بحوث رجالية
في شخصيات جدلية

٥

محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني

بحث رجالي



بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة


محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني
بحث رجالي


شبكة الفكر
alfeker.net

بحوث رجالية في شخصيات جدلية / ٥

محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : محمدبن‌عیسی‌بن‌عبید الیقطینی: بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة‌الصادق ﷺ للطباعة والنشر، ١٤٤٤ ق.= ٢٠٢٣ م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ١٠٦ ص.؛ ٥/١٤×٥/٢١ س‌م.
شابک : ٧-٣٦-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتابنامه: ص. ٨٤ - ٩٠؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : یقطینی، محمدبن عیسی، ١٨٠- ٢٥٤ق.
موضوع : شیعه -- سرگذشتنامه
Shi'ah -- Biography
محدثان شیعه
Hadith (Shiites) -- Authorities
رده بندی کنگره : BP١١٥ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٩٢٤
شماره کتابشناسی ملی : ٨٥٢٤٧٣٩

محمد بن عیسی بن عبید الیقطینی بحث رجالی

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م - ١٤٠٢ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق ﷺ

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١٠٦ صفحة

ردمک: ٧-٣٦-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمّقة، ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج، تتناول شخصية جدلية جداً عند الإمامية، ألا وهو (محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني)، والذي اختلف فيه الأعلام من ناحية وثاقته وضعفه في الحديث، حتى وصل الاختلاف فيه الى أساتذتنا، فلذلك أحببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة، مركّزين في البحث عن الجنبة الرجالية، ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف، تاركين الجهات الأخرى للكتّاب والمصنّفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات، من استلزام التطويل من غير طائل، وهدر لوقت الطلبة الأعزاء، وهذا ما لا نرضاه بطبيعة الحال، خصوصاً وأنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للإلقاء على طلبة البحث الخارج، بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها، لما هو

المقصود من صناعة الاستنباط، والوصول الى مختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسّر الله تعالى إتمامها وإلقاءها وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب، أحببنا إبرازها لطلبة العلم، وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

إطلالة عامة على محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني

الرجلُ من الرواة الذين عاشوا في بغداد، وتحديداً في منطقة سوق العطش[1]، وقد كان في طبقة أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام)، (المتوفى سنة ٢٢٠ للهجرة) والإمام الهادي (عليه السلام)، (المتوفى سنة ٢٥٤ للهجرة) ، وكانَ الرجلُ من أصحاب الرواية وكثيرها، وكذلك من أصحاب التصانيف، وكان محطّ أنظار الأعلام في حياته وبعد مماته؛ ولذلك ترجم له أغلب أهل الرجال، وقالوا فيه كلمات متنوعة.

ويعدّ الرجل من الشخصيات الجدلية، التي وَرَدَ بحقها

---

(١) كان من أكبر محلّة ببغداد بالجانب الشرقي بين الرصافة ونهر المعلّ بناه سعيد الحرشي للمهدي وحوّل إليه التجار ليخرّب الكرخ، وقال له المهدي عند تمامها: سمّها سوق الرّيّ، فغلب عليها سوق العطش، وكان الحرشي صاحب شرطته ببغداد، وأوّل سوق العطش يتّصل بسويقة الحرشي وداره والإقطاعات التي أقطعها له المهدي هناك، وهذا كلّه الآن خراب لا عين ولا أثر ولا أحد من أهل بغداد يعرف موضعه. الحموي، معجم البلدان: ٣/ ٢٨٤.

التوثيق والتضعيف، والجرح والتعديل، والخدش والمدح، وغيرها من الكلمات؛ مما استدعى منا إيراده في بحوث الشخصيات الجدلية كما هو واضح.

ثم إنه يقع الكلام في عدّة مقامات:

المقام الأول:

كلمات الأعلام من أصحابنا المتقدمين بحقه

فقد ترجم له وذكره أغلب أصحابنا المتقدمين:

أولاً: ترجم له النجاشي، في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمة، أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) مكاتبة ومشافهة.

وذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنه قال:

ما تفرّد به محمد بن عيسى، من كتب يونس وحديثه، لا يُعتمد عليه، ورأيت أصحابنا يُنكرون هذا القول، ويقولون: مَن مثل أبي جعفر بن محمد بن عيسى، سكنَ بغداد؟.

قال أبو عمرو الكشي: نصر بن الصباح، يقول: إنَّ محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، أصغر في السن من أنْ يروي عن ابن محبوب.

قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان (رحمه الله) يُحب العبيدي، ويثني عليه، ويمدحه، ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله، وحسبك هذا الثناء من الفضل (رحمه الله).

وذكر محمد بن جعفر الرزاز، أنه سكن سوق العطش.

له من الكتب: كتاب الإمامة، كتاب الواضح المكشوف في الرد على أهل الوقوف، كتاب المعرفة، كتاب بُعد الإسناد، كتاب قُرب الإسناد، كتاب الوصايا، كتاب اللؤلؤة، كتاب المسائل المجربة، كتاب الضياء، كتاب الطرائف، كتاب التوقيعات، كتاب التجمّل والمروءة، كتاب الفيء والخُمس، كتاب الرجال، كتاب الزكاة، كتاب ثواب الأعمال، كتاب النوادر.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن الحميري، قال: حدثنا محمد بن عيسى بكتبه ورواياته، وعن أحمد بن محمد، عن سعد، عنه بالمسائل)).[1]

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٣ – ٣٣٤ الرقم ٨٩٦.

((محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه، عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة، له كتاب الوصايا، وكتاب تفسير القرآن، وله كتاب التجمّل والمروءة، وكتاب الأمل والرجاء، أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة، عن التلعكبري، عن ابن همام عنه)).[١]

وكذلك ترجم له في رجاله في أربعة موارد:

المورد الأول: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن عيسى بن عبيد، بغدادي)).[٢]

المورد الثاني: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، يونسي، ضعيف على قول القمّيين)).[٣]

المورد الثالث: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن عيسى اليقطين،

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٦- ٢١٧ الرقم٦١١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٧ الرقم ٥٤٦٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٩١ الرقم ٥٧٥٨.

بغـدادي، يونـسي)).[١]

المـورد الرابـع: حينـما عـدّه في عِـداد مـن لم يـروِ عـن واحـد مـن الأئمـة (عليهم السلام) وقـال عنـه: ((محمـد بـن عيسـى اليقطينـي، ضعيـف)).[٢]

وتمثـل هـذه الآراء الرجاليـة في اليقطينـي، المـادة الأسـاس في البحـث بحالـه، ومحاولـة الخـروج بنتيجـة واضحـة منهـا.

---

(١)المصدر السابق: ص ٤٠١ الرقم: ٥٨٨٥.

(٢)المصدر نفسه: ص ٤٤٨ الرقم ٦٣٦١.

المقام الثاني:

آراء الأعلام في اليقطيني

متابعة تاريخية

المُلفت للنظر، أنَّ محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، كانَ محل اختلاف، من أول ظهوره على ساحة الرواية والحديث، إلى يومنا هذا، وهذا واضح بمعية ما سنسرده من أقوال في حال الرجل، توثيقاً وتضعيفاً.

الأمر الأول:

كلمات مَن ضعّف محمد بن عيسى

الأول: أول مَن ضعّفه، محمد بن الحسن بن الوليد، (شيخ الصدوق) طاب ثراه، والذي كان يعتمد على آرائه الرجالية، بل صرّح بأنه يعتمد على آراء أستاذه ابن الوليد في أحوال الرجال.

وكلمات ابن الوليد في القدح بمحمد بن عيسى، جاءت على لسانين.

اللسان الأول: على لسان الشيخ الصدوق، حيث قال حكاية عن ابن الوليد، أنَّ: ((ما تفرد به محمد بن عيسى بن

عبيد، من كتب يونس وحديثه، لا يُعتمد عليه)).[١]

اللسان الثاني: ما ذكره النجاشي (رحمه الله) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى، حيث قال:

((وكان محمد بن الحسن بن الوليد، يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى، ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن رجل، أو يقول بعض أصحابنا، أو عن محمد بن يحيى المعاذي،.....أو عن محمد بن عيسى بن عبيد، بإسناد منقطع.....)).[٢]

الثاني: تلميذ ابن الوليد، الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، حيث حكى الشيخ الطوسي (قدس سره) عنه، أنه استثنى محمد بن عيسى بن عبيد، مع جملة من الرجال، الذين روى عنهم صاحب كتاب نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص بروايته.[٣]

---

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص٢٤١ الرقم٢٣، ابن داود، الرجال: ص٢٧٥ الرقم٤٧٤ ، النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة:ص٣٣٣ الرقم٨٩٦.

(٢) المصدر السابق: ص٣٤٨ الرقم٩٣٩.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢١٦.

والظاهر أنَّ ذلك من جهة المعروف عن الشيخ الصدوق، من تبعيته في الرجال إلى شيخه ابن الوليد، وهذا واضح، بتتبع كتب الصدوق، حيث يظهر منها اعتماده الكثير على آراء أستاذه، محمد بن الحسن بن الوليد (المتوفى سنة ٣٤٣ للهجرة) الرجالية، وتقييمه لأحوال الرواة، بل يظهر ذلك من صريح كلمات الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، في كلماته في كتابه من لا يحضره الفقيه، حيث قال:

((وأما خبر صلاة يوم غدير خُم، والثواب المذكور فيه لمن صامه، فإنَّ شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه، كان لا يصحّحه، ويقول: إنه من طرق محمد بن موسى الهمداني، وكان كذّاباً، غير ثقة، وكل ما لم يصحّحه ذلك الشيخ (قدس الله روحه)، ولم يحكم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروك، غير صحيح)).[1]

وتبعية الصدوق في أحوال الرجال، لشيخه ابن الوليد واضحة من خلال كلماته في المقام.

الثالث:-الشيخ الطوسي (قدس سره) وقد صرّح بضعف الرجل في

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٩٠- ٩١ ب: صوم التطوع وثوابه ح١٨١٧.

موارد عدّة، منها:

المورد الأول: ما ذكره في كتابه الاستبصار، في باب أنه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الأب أو الابن، في مقام الرد على روايةٍ، ظاهرها توقف حُرمة العقد على الدخول، وذكر أنه:

((على أنّ هذا الخبر مرسل، منقطع، وطريقه محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، وهو ضعيف، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله، من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة، وقال: ما يختص بروايته لا أرويه، ومَن هذا صورته في الضعف، لا يُعترض بحديثهِ)).[1]

المورد الثاني: ما أورَدَه في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم، حيث قال:

((محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ضعيف،استثناه أبو جعفر بن بابويه، .....وقيل إنه كان يذهب مذهب الغلاة)).[2]

---

(١) الطوسي، الاستبصار: ٣/ ١٥٦ ب: اذا عقد الرجل على امرأة ح٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢١٦.

المورد الثالث: ما ذكره في رجاله في باب مَن لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، من أنّ ((محمد بن عيسى اليقطيني، ضعيف)).[١]

المورد الرابع: ما ذكره كذلك في رجاله، في باب أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، يونسي، ضعيف على قول القميين[٢])).[٣]

الرابع : المحقق الحلّي (طاب ثراه)، فقد صرّح بضعف اليقطيني في غير مورد، منها:

المورد الأول: ما وَرَدَ في كتابه (المعتبر)، في مسألة الوضوء بماء الوَرد، بعد أنْ أورَدَ الحديث الدال على جواز الوضوء والغسل بماء الوَرد، وقال: ((والجواب: الطعن في السند، فإن سهلاً ومحمد بن عيسى ضعيفان، وذكر ابن بابويه، عن ابن الوليد، أنه لا يُعتمد على حديث محمد بن عيسى، عن يونس)).[٤]

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٤٨ الرقم ١١١.

(٢) في بعض النسخ لا يوجد (على قول القميين).

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٩١ الرقم٥٧٥٨.

(٤) المحقق الحلي، المعتبر: ١/ ٨١.

المَورد الثاني: في مسألة الأغسال المسنونة، حيث قال:

((وقال شاذّ منا: غسل الإحرام واجب، ولعله استناد إلى ما رواه محمد بن عيسى، عن يونس، .....ومحمد بن عيسى ضعيف)).[١]

المَورد الثالث: في مسألة جواز التوضؤ قبل غسل مخرج البول، حيث قال:

((والجواب، الطعن في السند، فإنَّ الراوي محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، وأحاديث محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، يُمنع العمل بها، كما قال ابن بابويه، عن ابن الوليد)).[٢]

الخامس: الشهيد الثاني (قدس سره)، فإنه قد ضعّف محمد بن عيسى، بل بالغ في تضعيفه، كما صرّح بذلك في غير مورد، منها:

المورد الأول: في كتاب الأطعمة والأشربة، في مسألة البهيمة الموطوءة، بعد أنْ أورَدَ الرواية المشتملة على القرعة فيها، قال:

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ٣٥٨.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٢٥.

((وبمضمون الرواية عمل الأصحاب، مع أنها لا تخلو من ضعف وإرسال؛ لأنَّ راويها محمد بن عيسى، عن رجل، ومحمد بن عيسى مشترك، بين الأشعري الثقة، واليقطيني، وهو ضعيف)).[1]

المَورد الثاني: فيما أورَدَه في مباحث الإرث، وتحديداً في ميراث المهدوم عليهم، عند بيان قول مَن يقدّم الأضعف في الإرث- أي الأقل نصيباً-، بأن يفرض موت الأقوى أولاً، ويورّث الأضعف منه، ثم يفرض موت الأضعف، حيث قال:

((وهذا مع ضعف رواية العلاء؛ لأنَّ في طريقها محمد بن عيسى، عن يونس)).[2]

المَورد الثالث: في مبحث الإرث، في مسألة بتر الوالد من جريرة ولده وميراثه، حيث قال -بعد أنْ أورَدَ حديثين مدلولهما، أنه لا يرث الوالد من الولد حينئذٍ، بل يكون إرثه لأقرب الناس إلى أبيه،- قال:

((والروايتان مع شذوذهما، ومخالفة حُكمهما للأصل حينئذٍ، بل الكتاب والسنة، ضعيفتان؛ وذلك لجهالة يزيد في

(١) الشهيد الثاني، مسالك الأفهام: ١٢/ ٣١.

(٢) المصدر السابق: ١٣/ ٢٧٥.

الأولى، وفي طريقهما أيضاً محمد بن عيسى، وهو ضعيف، أو مشترك)).[١]

ويُريد (ﷺ) الإشارة إلى عين ما تقدّم بيانه، من أنّ محمد بن عيسى الوارد في السند، إذا كان هو اليقطيني ولم يُحتمل غيره، فهو ضعيف لديه، وإذا أُحتمل غيره -كاليقطيني والأشعري كما تقدّم-، فالحمل على الأشعري، حمل على الثقة، والحمل على اليقطيني، يكون حملاً على الضعيف.

السادس: السيد السند صاحب المدارك[٢]:

حيث قال في مبحث القراءة، في مقام الجواب عن مستند القول بوجوب قراءة السورة بعد الحمد في الفرائض، ما نصه:

---

(١) المصدر نفسه: ١٣/ ٢٣٨.

(٢) السيد شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الموسوي العاملي الجبعي، صاحب «مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام»، أحد أعلام الإماميّة، كان فقيهاً، محدّثاً، محقّقاً، جامعاً للفنون والعلوم، زاهداً، جليلَ القدر، وكان شريكَ خاله الحسن ابن الشهيد الثاني في الدرس والأساتذة والمسلك في الأصول، ورفيق الهجرة إلى تحصيل العلم، ولد سنة ٩٤٦هـ، تصدّر للتدريس والإفادة، وصنّف في حياة أستاذه المحقّق، توفّي في شهر ربيع الأوّل سنة ١٠٠٩هـ.

((وأما الثالثة؛ فلأن دلالتها على المنع من اجتزاء الصحيح بالفاتحة في الفريضة، إنما هو بالمفهوم الضعيف، مع أنَّ في طريقها محمد بن عيسى، عن يونس، وقد نَقل الصدوق عن شيخه ابن الوليد، أنه قال: ما تفرّد به محمد بن عيسى، من كتب يونس وحديثه، لا يُعمل به)).[1]

السابع: الفاضل الآبي، تلميذ المحُقق الحلّي (طاب ثراه)، في كتاب كشف الرموز، حيث قال: ((ضعف الرواية بمحمد بن عيسى، وقال: إنه واقفي))[2].

الثامن: العلّامة الحليّ (قدس سره) في المختلف، في مسألة الوضوء بماء الورد، طاعناً على حديثٍ، حيث قال:

((فإنَّ هذا الحديث يرويه محمد بن عيسى، وذكر ابن بابويه عن ابن الوليد، أنه لا يُعتمد على حديث محمد بن عيسى، عن يونس، فكيف يصح الاستدلال بهذا الحديث؟))[3].

التاسع: السبزواري (قدس سره) في ذخيرة المعاد، حيث قال:

---

(١) العاملي، مدارك الأحكام: ٣/ ٣٥٠.

(٢)الفاضل الآبي، كشف الرموز: ١/ ٥٤٥.

(٣) العلامة الحلي، مختلف الشيعة: ١/ ٢٢٧.

((ورواية يونس ضعيفة؛ للإرسال، وكون الراوي عنه، محمد بن عيسى، وهو مما يوجب ضعفها))[١].

العاشر: المازندراني (رحمه الله) في شرح أصول الكافي، حيث قال:

((ونُقلَ عن ابن طاووس، أنه جزم في مواضع بضعفه))[٢].

الحادي عشر: المقداد السيوري (رحمه الله) في كتاب التنقيح الرائع، حيث قال في موردَين:

المورَد الأول: ((والرواية ضعيفة؛ لإنفراد محمد بن عيسى عن يونس، وقال ابن بابويه: إنَّ ابن الوليد، لا يعمل بما ينفرد به)).[٣]

المورَد الثاني: قال: ((والرواية ضعيفة؛ لأنَّ الشيخ ضعّف محمد بن عيسى))[٤].

---

(١) السبزواري، ذخيرة المعاد: كتاب الطهارة ١/ ١٦٢ ، ٢/ ٤٠ .

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ٦/ ٢٠٦ ب: الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني ح٣ ، المصدر نفسه: ١٠/ ١١١ب: الضلال ح٢: حيث صرح فيها بضعف محمد بن عيسى بن عبيد من باب الاحتمال.

(٣) المقداد السيوري، التنقيح الرائع: ٤/ ٢٤٥.

(٤) المصدر نفسه.

الثاني عشر: الشيخ البهائي (قدس سره) في الحبل المتين، حيث قال:

((وهذه الرواية وإن عدّها العلّامة في المختلف من الصحاح، إلّا أن في طريقها محمد بن عيسى، عن يونس، وما نقله ابن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد، من عدم الاعتماد على ما تفرد به محمد بن عيسى عن يونس مشهور))[1].

وغيرها من الأقوال، نعزف عن الدخول في سردها؛ منعاً للإطالة.

(١) البهائي، الحبل المتين: ٢/ ٤٤١ مسألة وجوب السجود في العزائم على التالي والمستمع.

الأمر الثاني:

كلمات مَن وثّق محمد بن عيسى اليقطيني

الأول: الفضل بن شاذان - الثقة الجليل- على ما حكاه عنه تلميذه، محمد بن علي القتيبي عنه، كما حكاه الكشي في رجاله، عن علي بن محمد، أنه قال- كما تقدم-:

((كانَ الفضل بن شاذان رحمه الله يُحب العبيدي، ويثني عليه، ويمدحه، ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله، وحسبك هذا الثناء من الفضل (عليه السلام)))[1].

الثاني: ما رواه الكشي في رجاله، في ترجمة محمد بن سنان:

((قال أبو عمرو: قد روى عنه الفضل وأبوه، ويونس، ومحمد بن عيسى العبيدي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسين والحسن ابنا سعيد، الأهوازيان، وابنا دندان، وأيوب بن نوح، وغيرهم من العدول، الثقات، من أهل العلم))[2]، مع ملاحظة أنَّ محمد بن عيسى العبيدي، هو محمد بن عيسى

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٣٤ الرقم٨٩٦.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٦ الرقم ٩٧٩.

بن عبيد اليقطيني، أو بن يقطين محلّ البحث.

الثالث: أحمد بن علي بن عباس بن نوح السيرافي، شيخ النجاشي الثقة، حيث وثّق اليقطيني، على ما ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى، حيث قال:

((وكانَ محمد بن الحسن بن الوليد، يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى، ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني..... أو عن محمد بن عيسى بن عبيد، بإسناد منقطع..... قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا، أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد، في ذلك كلّه، وتبعه أبو جعفر بن بابويه (رحمه الله) على ذلك، إلاّ في محمد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة))[1].

الرابع: النجاشي (طاب ثراه)، حيث صرّح في فهرست أسماء مصنفي الشيعة -كما تقدّم-، بالقولِ:

((محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمة، أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٤٨ الرقم٩٣٩.

(عليه السلام)، مكاتبة ومشافهة))[١].

الخامس: العلاّمة الحليّ (طاب ثراه) في غير مورد، تصريحاً وملازمةً:

أمّا التصريح، فكما جاء في الخلاصة، حيث نقلَ توثيق النجاشي المتقدم، وتضعيف الشيخ الطوسي المتقدم، وقال في آخر الترجمة:

((والأقوى عندي، قبول رواياته)).[٢]

وأما ملازمة: ففي غير مورد، منها:

ما قاله في الخلاصة، -في مقام الحديث عن طرق الصدوق في مشيخته - ((وعن كردويه الهمداني، صحيح،.....وكذا عن إسماعيل بن جابر،..... وكذا عن حنّان بن سدير،..... وعن داود الصيرفي، صحيح،..... وكذا عن علي بن ميسرة،..... وعن ياسين الضرير البصري، صحيح)).[٣]

وهذه الطرق مشتملة على محمد بن عيسى بن عبيد

---

(١) المصدر السابق: ص٣٣٣ الرقم٨٩٦.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٤٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٣٧ - ٤٤٢.

اليقطيني، فعلى سبيل المثال طريق الصدوق، إلى إسماعيل بن جابر هو:

((وما كان فيه إسماعيل بن جابر، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن إسماعيل بن جابر))[١].

وطريق الصدوق إلى حنان بن سدير:

((فقد رويته عن أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن حنان)).[٢]

وكذا بقية الطرق ولا نذكرها؛ منعا للإطالة.

وكذلك في جملة موارد فقهية، كما في مبحث القراءة،[٣] وما في مباحث جواز سجدة التلاوة في الصلاة،[٤] وغيرها من

---

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٤٢٨.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، منتهى المطلب: ١/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٠٤.

الموارد التي يُفهم منها، قوله بوثاقة محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.

السادس: ابن داود الحلي (رحمه الله) في رجاله، حيث قال في ترجمته:

((أبو جعفر جليل في أصحابنا)).[1]

ولكن المشكلة، أنَّ مثل هذا يستدعي منه إدراجه في القسم الأول من كتابه، المخصّص للثقات، والمعتمد عليهم في الرواية، ولكنه أدرجه في القسم الثاني منه، المخصّص لمن لا يُعتمد عليهم، والضعاف من الرواة، وهذا غريب.

السابع: الداماد[2](رحمه الله)، حيث قال في تعليقته على اختيار معرفة الرجال:

---

(١) ابن داود الحلي، رجال ابن داود: ص ٢٧٥ الرقم ٤٧٤.

(٢) هو السيّد محمّد باقر بن شمس الدين محمّد الحسيني الأسترآبادي الأصل، أصفهاني المنشأ والموطن، المعروف بـ «الميرداماد» والملقّب بـ «المعلّم الثالث» (ت١٠٤١هـ).

من أعلام القرن الحادي عشر ومن كبار مؤلّفي الشيعة.

قد خلّف من الآثار في شتّى المعارف والعلوم من الفلسفة والفقه والأُصول والحديث والتفسير وغيرها. ينظر: الاسترابادي، الرواشح السماوية: ص٧.

((والأصح عندي، أنَّ محمد بن عيسى العبيدي اليقطيني، ثقة، صحيح الحديث، فقد وثّقه أبو عمرو الكشي))[١].

الثامن: العلامة محمد باقر المجلسي (طاب ثراه)، حيث صرّح في وجيزته بتوثيقه[٢].

التاسع: والد العلامة المجلسي، وهو محمد تقي المجلسي الأول، (قدس سره)، حيث يظهر من كلامه توثيقه لليقطيني، كما في روضة المتقين[٣].

العاشر: الوحيد البهبهاني، في التعليقة على منهج المقال، في الفائدة الثالثة منه، قال:

((ورواية حمدويه، عن أشياخه من قبيل الأول؛ لأنَّ من جملتهم العبيدي، وهو ثقة)).[٤]

والملاحظ بعد التتبع أنَّ متأخري المتأخرين، وخصوصاً في القرن الأخير، حتى بمستوى طبقة أساتذتنا، وأساتذة أساتذتنا،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: التعليقة ١ / ٢٦٩.

(٢) المجلسي، رجال المجلسي(الوجيزة): ص ٣١١.

(٣) المجلسي الأول: روضة المتقين: ٩/ ٢٤٩، ٥٣

(٤) البهبهاني، التعليقة على منهج المقال: ص٣٠.

ذهبوا إلى القول بوثاقة اليقطيني، وإن كان النادر منهم، ذهب إلى القول بعدم وثاقته، و ردّ رواياته التي يرويها.[١]

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك اتجاه ثالث، في حال اليقطيني وهو التوقف والسكوت، من دون الانتهاء إلى جرحه أو تعديله، كما يظهر ذلك من الصالح المازندراني، في شرحه لأصول الكافي،[٢] والشهيد الثاني (قدس سره) في الروض[٣]، حيث نقل عبارة المعتبر، وسكت.

بل في المقام اتجاه رابع، قال بالتفصيل بين روايته عن يونس بن عبد الرحمن، فلا يأُخذ بها، وبين روايته عن غير يونس، فيأُخذ بها.

---

(١) تقي الطباطبائي، مباني منهاج الصالحين: ٢/ ١٥٣، مصباح الناسك في شرح المناسك: ٢/ ٤٦، عمدة الطالب في التعليق على المكاسب: ١/ ٣٣

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ٦/ ٢٠٦ ب: الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني ح٣، المصدر نفسه: ١٠/ ١١١ب: الضلال ح٢: حيث صرح فيها بضعف محمد بن عيسى بن عبيد من باب الاحتمال.

(٣) الشهيد الثاني، روض الجنان: ص٦٩.

المقام الثالث:

كلمات القادحين باليقطيني والمضعّفين له

وسنحاول الحديث عن تلك الكلمات، بلحاظ قِدمها التاريخي، حتى يمكن ملاحظة مدى تأثير المتقدّم بالمتأخّر، وتفاعل المتأخّر مع المتقدّم منهما زماناً، وهذه طريقة مهمة في البحث الرجالي، حاولنا قدر الإمكان أنْ تكون سمة عامة في أبحاثنا الرجالية.

والغاية من سلوك هذا المسلك، وهذه الطريقة -وإنْ كانت مُتعبة في التقاط آراء الأعلام بحسب قدمها الزمني-،والفائدة منها، أنها تكوّن لدينا صورة واضحة في فهم البحث، وكنّا قد اعتمدنا هذه الطريقة -وهي طريقة التسلسل التاريخي- في كتابنا المباحث الرجالية بمقدمته وحلقاته، وكان لها أثر كبير في توضيح صورة البحث في الذهن، وعليه، فيجب أنْ نبدأ أولاً بدراسة كلمات الأقدم زماناً، فالأقدم، ممن ضعّف اليقطيني، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد:

وهذا الرجل هو أول من ضعّف اليقطيني، وكانت لكلماته

الأثر الكبير في تضعيفه، من قِبل جمع من الأعلام، ممن جاء من بعده، منهم الشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى سنة ٣٨١ للهجرة) -والذي كان من تلامذة ابن الوليد، وكان من المعتقدين بنبوغه في علم الرجال-؛ ولذلك صرّح في كلماته في كتبه الفقهية، أنه يتبع أستاذه ابن الوليد في التوثيقات والتضعيفات.

وكذلك أثّر ابن الوليد في المقام، في جمعٍ آخرين، ممن جاءوا من بعده، من الطبقات المختلفة -كما سيأتي بيانه-.

ثم أنه لابدّ من الإشارة إلى أصل كلمات ابن الوليد، في تضعيف اليقطيني، وهي واقعة في موردَين:

الأول: ما ذكره النجاشي، في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران، الأشعري، القمي، صاحب كتاب (نوادر الحكمة)، وذكر النجاشي ((أنَّ محمد بن الحسن بن الوليد، يستثني من روايات محمد بن أحمد بن يحيى، ما رواه عنه ..... محمد بن عيسى بن عبيد، بإسناد منقطع))[1].

الثاني: ما ذكره النجاشي كذلك، في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، من ((أنَّ أبا جعفر بن بابويه، وهو الشيخ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

الصدوق (قدس سره)، ذكر عن ابن الوليد أنه قال: ما تفرّد به محمد بن عيسى، من كتب يونس وحديثه، لا يُعتمد عليه)).[1]

والسؤال الأساسي في المقام، هو:

هل أنَّ كلمات بن الوليد، واستثناءه لروايات محمد بن عيسى بن عبيد، -سواء أكانت بإسناد منقطع، أو ما يرويه عن يونس- تدلّ على الطعن في اليقطيني، أو لا؟

والجواب عن ذلك:

ظهر في المقام اتجاهان:

الاتجاه الأول: وهو القول بدلالته على الطعن، ولذلك بنوا بمعية هذه الدلالة، على عدم وثاقة محمد بن عيسى، ومن هؤلاء تلميذ ابن الوليد، ومن يرجع إليه في الآراء الرجالية، وهو الشيخ الصدوق (طاب ثراه).

والظاهر أنه كان هو المؤثر، والمستند في ذهاب جمع من الأعلام بعد ذلك، -كالشيخ الطوسي (قدس سره) وآخرين من الطبقات اللّاحقة -كما تقدمت الإشارة إليهم، في ضمن مبحث المضعفين لليقطيني، وانتهوا للقول بعدم وثاقة الرجل.

---

(١) المصدر نفسه: ص٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي ذهب إلى عدم دلالة كلمات بن الوليد على الطعن في اليقطيني، ومنهم -بل أولهم- ابن نوح، وهو أستاذ النجاشي، فقد اعترض على كلمات ابن الوليد في المقام، -كما نقل النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمي-، وقال:

((قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك، -أي في عموم استثناءاته من نوادر الحكمة-، وتبعه أبو جعفر بن بابويه، الشيخ الصدوق (رحمه الله) على ذلك، إلاّ في محمد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنه- أي اليقطيني- كان على ظاهر العدالة والثقة))[1].

وقد كان هذا القول من ابن الوليد، معروفاً عند أصحابنا البغداديين، ولكنهم كانوا يعترضون عليه، ولا يقبلونه، كما أشار لذلك النجاشي في ترجمة اليقطيني، حيث قال:

((ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: مَن

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٨ الرقم ٩٣٩.

مثل أبي جعفر محمد بن عيسى؟))[١].

ومن الطبيعي أن يكون عدم فهم الطعن من كلمات بن الوليد، هو مستند من ذهب إلى وثاقة اليقطيني، بمعية غيره من الوجوه -كما سيأتي- سرد أسمائهم وكلماتهم.

ولكن قد تقدّم[٢] أنَّ ابن الوليد، طعن على رواية اليقطيني من جهتين، جهة ما يرويه بإسناد منقطع، وجهة ما يرويه متفرداً به عن يونس.

والسؤال في المقام:

ماذا فهم الاتجاه الثاني من عدم الطعن؟

هل كان عدم الدلالة من كلا الجهتين؟

أو من جهة دون أخرى؟

وما هي تلك الجهة؟

والجواب عن ذلك:

اختلف الأعلام في هذه الجهة، فقد ظهر أكثر من فريق:

---

(١) المصدر نفسه: ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

(٢) يراجع: ص١٤

الفريق الأول:

وهو الذي قال: بأنَّ عدم الاعتبار، إنما هو من جهة ما تفرّد به اليقطيني من الروايات، عن يونس بن عبد الرحمن، وأمّا الروايات الأُخرى له، فهي معتبرة، وقد ذهب إلى هذا القول، غير واحد من الأعلام، كالعلّامة المجلسي الأول، والسيد محمد باقر الشفتي، والشيخ عبد الله المامقاني، وآخرون.

ومن الواضح، أنه لابدّ من الحديث عن الوجه، في عدم قبول روايات محمد بن عيسى، التي يرويها عن يونس بن عبد الرحمن.

وفي مقام الإجابة، طُرحت عدة أجوبة، منها:

الجواب الأول:

أنَّ محمد بن عيسى، كان أصغر سنًا، من أنْ يدرك يونس بن عبد الرحمن، ويتلقّى عنه الرواية مباشرة، وبناءً على ذلك، تكون رواياته عن يونس، مع الواسطة، وحيث أنَّ الواسطة لم تُذكر، فهي مفقودة، مجهولة الحال، وبالتالي، فلا يمكن الوثوق بصدور روايات اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن؛ لجهالة الواسطة وحالها.

وما يشير إلى هذا الجواب، كلمات ابن داود (رحمه الله) في رجاله،

حيث قال:

((ولا يستلزم عدم الاعتماد على ما تفرد به، محمد بن عيسى عن يونس، الطعن في محمد بن عيسى؛ لجواز أنْ تكون العلّة في ذلك، أمراً آخر، كصغر السن، المقتضي للواسطة بينهما، فلا تنافي بين قول ابن بابويه، وقول مَن عداه))[1].

ويمكن الجواب عنه، بالقول:

إنَّ هناك شواهد على أنّ محمد بن عيسى بن عبيد، كان قابلاً -بحسب السن- لأنْ يروي عن يونس بن عبد الرحمن، منها:

قوله -كما حكاه الحميري-:

((حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد، في سنة ثمان وتسعين ومائة في مسجد الحرام))[2] فإنه يقتضي أنَّ محمد بن عيسى كانَ قابلاً لتلقّي الحديث، قبل عشرة أعوام من وفاة يونس.

ومنها قوله -كما حكاه الحميري- :

((أتيت أنا ويونس بن عبد الرحمن باب الرضا (عليه السلام)،

(١) ابن داود الحلي، الرجال: ص ٢٧٥ الرقم ٤٧٤.

(٢) الحميري، قرب الإسناد: ص ١٥ الرقم ٤٦.

وبالبابِ قوم قد استأذنوا عليه قبلنا،.....)) [١] ثم حكى ما سأل يونس، عن الإمام (عليه السلام)، وما أجاب به (عليه السلام)، مما يدلّ على مصاحبته ليونس، وقابليته لتلقّي الحديث عندئذٍ.

ومنها قوله -كما حكاه الكليني-:

((كنت أنا وابن فضّال جلوساً، إذ أقبل يونس، فقال: دخلتُ على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فقلت له: جُعلت فداك قد أكثر الناس في العمود...)) [٢]، وهذا أيضاً يدلّ على معاشرته ليونس، وقابليته آنذاك لتلقّي الحديث.

ومنها قوله -كما حكاه الكشي-:

((عن يونس بن عبد الرحمن، أنَّ بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر، فقال له: يا أبا محمد، ما أشدّك في الحديث....)) [٣]، وهذا مثل ما تقدّم، يدلّ على حضوره عند يونس، مع قابليته لسماع الحديث.

ويضاف إلى ذلك: ما وَرَدَ على لسان محمد بن عيسى، من

---

(١) المصدر نفسه: ص ٣٤٥ الرقم١٢٥٣.

(٢) الكليني، الكافي: ١/ ٣٨٨ ب: مواليد الائمة ح٧.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٩ الرقم٤٠١.

التعبير بـ(سمعتُ يونس)،[١] و(أخبرني يونس)،[٢] و(حدّثني يونس)،[٣] ونحو ذلك، مما هو ظاهر في إدراكه ليونس، وسماعه منه مباشرة.

بقي هنا شيء، وهو، أنَّ الشيخ (قدس سره)روى بإسناده المعتبر، عن محمد بن عيسى اليقطيني:

((قال: بعث إليّ أبو الحسن الرضا (عليه السلام)، رُزَمُ ثياب، وغلماناً، وحجة لي، وحجة لأخي موسى بن عبيد، وحجة ليونس بن عبد الرحمن، فأمَرَنا أنْ نحجَّ عنه، فكانت بيننا مئة دينار أثلاثاً فيما بيننا، فلما أردت أنْ أعبّي الثياب، رأيته في أضعاف الثياب طيناً، فقلت للرسول: ما هذا؟، فقال: ليس يوجه بمتاع، إلاّ جعل فيه طيناً من قبر الحسين (عليه السلام)، ثم قال الرسول: قال أبو الحسن (عليه السلام): هو أمان بإذن الله، وأمَرَنا بالمال بأمور من صلة أهل بيته، وقوم محاويج لا يُؤبه لهم، وأمَرَ بدفع ثلاثمئة دينار إلى رحم امرأة كانت له، وأمَرَني أنْ أطلّقها عنه، وأمتّعها بهذا الحال، وأمَرَني أنْ أُشهد على طلاقها صفوان

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٧٨٠ الرقم٩١٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٧٨٤ الرقم٩٣٦.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٤٨.

بن يحيى، وآخر، نسي محمد بن عيسى اسمه))[١].

وهذه الرواية استدل بها بعضهم، على أنَّ محمد بن عيسى قد أدرك الإمام الرضا (عليه السلام)، بل وكُلّف من قبله بأداء الحج عنه، وطلاق زوجته، ومن المعلوم أنه (عليه السلام) استشهد قبل وفاة يونس بعدة أعوام، فهي تصلح دليلاً على كون محمد بن عيسى، ممن أدرك يونس، وكان قابلاً لتلقّي الحديث عنه.

ولكن: ناقش المحقق التستري (قدس سره) في هذا الاستدلال بالقول:

((أنَّ لفظة (عيسى) في السند، مصحفة من (عبيد)؛ بقرينة قوله (لأخي موسى بن عبيد)، فالرواية إنما هي عن محمد بن عبيد، عمّ محمد بن عيسى بن عبيد، وله رواية في الكافي،[٢] وعلى ذلك، فلا تصلح هذه الرواية دليلاً على إدراك محمد بن عيسى بن عبيد للإمام الرضا (عليه السلام)))[٣].

ولكن ما أفاده (طاب ثراه) لا يُمكن المساعدة عليه؛ فإنَّ محمد بن عيسى، مذكور في صدر الرواية، وفي ذيلها، واحتمال

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨/ ٤٠ ب:أحكام الطلاق ح٣٩.

(٢) الكليني، الكافي: ٢/ ٩٦.

(٣) التستري، قاموس الرجال: ٨/ ٣٣١.

التصحيف في موضعين بعيد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنه:

لا يوجد شاهد على وجود أخ لموسى بن عبيد، وعيسى بن عبيد اسمه (محمد)، وما وَرَدَ في الكليني بلفظ (محمد بن عبيد)، فقد وَرَدَ في رواية الصدوق[1] بلفظ (محمد بن عبيدة).

وأما استشهاده (ﷺ) بقوله (وحجة لأخي موسى بن عبيد)، فيظهر من السيد الخوئي (ﷺ)[2] الجواب عنه، بأنَّ نسبة موسى إلى عبيد، إنما هي من قبيل النسبة إلى الجد، أي أنه كان (موسى بن عيسى بن عبيد)، فحذف اسم الأب، ونُسب الحفيد إلى جدّه، ومثله متعارف عندهم، كما لا يخفى على الممارس.

ولكن هذا أيضاً مما لا يمكن المساعدة عليه؛ فإنه لا يوجد مؤشر إلى وجود أخٍ لمحمد بن عيسى بن عبيد يسمى بموسى، لا في كتب الرجال، ولا في الطرق والأسانيد.

نعم، وَرَدَ في موضع من رجال الكشي، قول هشام بن

---

(١) الصدوق، التوحيد: ص ١٠٩ في معنى الواحد ح٨.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٢٠/ ٧٠.

إبراهيم الجبلي في روايةٍ، قوله: ((فدعاني -أي مسافر مولى أبي الحسن الثاني (عليه السلام) - وموسى، وجعفر بن عيسى، ويونس))[1]، فربما يُستدل بهذا النص، على أنَّ موسى هو أخو جعفر بن عيسى، ولكنه غير واضح، وإلاّ لكان ينبغي أنْ يقول (موسى وجعفر ابنَي عيسى)، بل الظاهر أنَّ المراد بموسى، هو موسى بن صالح، الذي ذكره الكشي في عنوان الرواية، فليلاحظ.

وبالجملة:

فلا قرينة على أنَّ لمحمد بن عيسى أخاً يسمّى بموسى، بل وَرَدَ اسم محمد بن موسى بن عبيد بن يقطين، في أسناد بعض الروايات[2]، مما يؤكد على أنَّ (موسى) إنما هو عمّ محمد بن عيسى بن عبيد، وليس أخاً له.

هذا، ويحتمل أنْ تكون كلمة (لأخي) في الرواية، مصحفة لـ(عمي)، فيرتفع الإشكال المذكور.

ولكنه مجرد احتمال، لا شاهد عليه، في مقابل بعض الاحتمالات الأخرى الآتية.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٨٩ الرقم٩٥٥.

(٢) ابن طاووس، فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم: ص ٩٥.

مضافاً إلى أنه يمكن أنْ يستبعد أنْ يكون محمد بن عيسى بن عبيد، هو الذي أرسل إليه الإمام الرضا (عليه السلام)، بالثياب وكلّفه بما وَرَدَ في الرواية، فإنَّ الظاهر أنه لم يكن له من الشأن في عصره (عليه السلام)، ما يؤهله لذلك-، أي بأنْ يخاطبه الإمام (عليه السلام) بما يريد، ويكلّفه بجملة من الأمور، من أداء الحج عنه، وصلة أهل بيته، وطلاق امرأة كانت في عصمته-، إذ كيف يترك الإمام (عليه السلام) أعاظم أصحابه، أمثال يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، ويخاطب شاباً صغير السن آنذاك، ويرسل إليه بمبعوثه؟!.

ويُحتمل سقوط لفظة (عن أبيه) من سند الرواية، فإنه وَرَدَت رواية محمد بن عيسى عن أبيه في موضع من كتاب النجاشي.[1]

ولكنَّ الظاهر أنَّ لفظة (عن أبيه) في ذلك الموضوع، حشو كما يُعرف بملاحظة مشيخة الفقيه،[2] وفهرست الشيخ كذلك.[3]

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٤٢٧ الرقم١١٤٧.

(٢) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٩٦.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٤.

ويُحتمل أيضاً سقوط قوله (عن أخيه جعفر بن عيسى اليقطيني) من سند الرواية؛ فإنه كان لمحمد بن عيسى أخ، اسمه جعفر، أسبق منه طبقة فيما يبدو، حيث تكررت روايته عنه،[1] وهو ممن يناسب أنْ يرسل إليه الإمام (عليه السلام) بالثياب، ويكلّفه بالحج عنه، وصلة أهل بيته، وطلاق زوجته.

ولكن، يبقى فيه إشكال عدم انسجام ذلك، مع قوله (وحجة لأخي موسى بن عبيد)، فإن موسى عمّ جعفر، لا أخوه.

ويُحتمل كذلك أنَّ من روى عنه محمد بن عيسى، كان رجلاً آخر، غير أبيه وأخيه، وقد سقط اسمه من السند، ويشهد لذلك لهذا الاحتمال -بل يدلّ عليه، ما رواه ابن قولويه بسنده الصحيح، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن رجل، قال: ((بعث إليّ أبو الحسن الرضا (عليه السلام) من خراسان، بثياب رُزَم، وكان بين ذلك طين، فقلت للرسول: ما هذا؟ فقال: طين قبر الحسين (عليه السلام)، ما يكاد يوجه شيئاً من الثياب، ولا غيره إلاّ ويجعل فيه الطين، وكان يقول: هو أمان بإذن

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٤/ ٤٦، ٧/ ٤٦، ٤٠٠، ٥٩ ، الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٠١، ٥/ ١٨٤ ، ٧/ ٦٦، ١١٦ ، ٨/ ٣٢٥.

الله))[1].

فإنَّ الظاهر أنَّ هذا الخبر، هو ذيل ما وَرَدَ في رواية الشيخ المتقدمة، إذ يبعد جداً تعدد الواقع كما لا يخفى، والملاحظ أنَّ مقتضاه أنّ محمد بن عيسى لم يكن هو صاحب القضية، بل ينقلها عن شخص آخر، لم يذكر اسمه، ولعّل هذا الشخص الآخر هو الحسين بن عبيد، الذي روى عنه محمد بن عيسى في موضع آخر.[2]

إن قيل: لو كانت القضية لرجل آخر، غير محمد بن عيسى وهو يرويها عنه، لما كان من المناسب التعبير عنه (برجل)، مع ذكر اسم أخيه (موسى بن عبيد) في متن الرواية.

فيقال: لم يظهر أنَّ التعبير بـ(رجل)، كان من محمد بن عيسى، فإنه قد يكون إبهام الوسيط من جهة شخص آخر، غير الراوي المباشر عنه، كما إذا كان موضع اسمه في الكتاب قد أصابه تلف، فلم تتيسر له قراءته، فيعوضه بكلمة رجل، أو نحوها.

---

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٦٦ ب:٩٢ ح١.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٦٩ ب: تلقين المحتضرين ح١٨٦.

وكيف كان، فقد ظهر بما تقدّم:

أنَّ الروايات المتقدمة المروية في التهذيب، لا تصلح دليلاً على أنَّ محمد بن عيسى، قد كُلّف من قبل الإمام الرضا (عليه السلام) بالحج عنه، وطلاق زوجته، ليكون لازم ذلك، كونه شخصاً قابلاً لتلقّي الحديث على يد يونس بن عبد الرحمن، ولكن في غير الرواية المذكورة، مما يشهد بقابليته لذلك غنى وكفاية.

فالنتيجة: أنَّ الإشكال في رواية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن يونس بن عبد الرحمن من جهة صغر السن، في غير محلّه.[1]

الجواب الثاني:

وهذا الجواب لا يعتمد على عدم المعاصرة بين اليقطيني، ويونس بن عبد الرحمن، بل يقول بالمعاصرة، ولكنه يقول بأنَّ اليقطيني لم يكن بالعمر المناسب لتحمّل رواية يونس، وبالتالي، فلا اطمئنان بقدرة اليقطيني على فهم، وتحمّل الروايات عن يونس، وبالتالي، فلا يُعتمد عليها.

وقرّب العلاّمة المجلسي الأول (طاب ثراه)، هذا الجواب بالقول:

---

(١) محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: ١/ ٥٠٨ – ٥١٣.

((الذي يخطر ببالي، أنَّ تضعيف ابن الوليد؛ لكون اعتقاده أنه يُعتبر في الإجازة، أنْ يقرأ على الشيخ، ويكون السامع فاهماً لما يرويه، وكأنه لا يعتبر الإجازة المشهورة، وكان محمد بن عيسى صغير السن في زمان يونس، ولا يعتمدون على فهمه حين القراءة، ولا على إجازة يونس له))[1].

الجواب الثالث:

وهو عدم ظهور وجه محدد، لرد روايات محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس، بعد رد الأجوبة المتقدمة، وممن ذهبَ إلى هذا الجواب، السيد محمد باقر الشفتي (رحمه الله) في رسائله الرجالية، حيث قال:

((والمذكور في كلام بعض المحققين من المتأخرين، أنَّ الداعي لذلك -أي لعدم اعتبار روايات محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن-، أنَّ شيخنا ابن الوليد كان يعتقد، أنه يعتبر في الإجازة، أنْ يقرأ على الشيخ، أو يقرأ الشيخ وكان السامع فاهماً لما يرويه، وكأنه لا يعتبر الإجازة المشهورة، بأنْ يقول: أجزت لك أنْ تروي عني، وكان محمد بن عيسى صغير السن، ولا يُعتمد على فهمه عند القراءة، وعلى إجازة

(١) المجلسي الأول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ٩/ ٥٤

يونس له.

والذي يؤيد ذلك، ما حكاه الكشي عن نصر بن الصبّاح أنه قال: ((محمد بن عيسى بن عبيد، من صغار من روى عن ابن محبوب في السن)).[١]

والظاهر أنَّ المراد منه، أنّ محمد بن عيسى من جملة الصغار، الذين يروون عن ابن محبوب، والظاهر أنّ المراد من ابن محبوب هو الحسن بن محبوب، والظاهر من كتب الرجال، أنه يونس بن عبد الرحمن، هو أقدم طبقة من ابن محبوب.

وقد ذكر النجاشي أنَّ يونس بن عبد الرحمن،((ولد في أيام هشام بن عبد الملك، ورأى جعفر بن محمد (عليه السلام) بين الصفا والمروة، ولم يروِ عنه، وروى عن أبي الحسن موسى، والرضا (عليهما السلام)).[٢]

وأما الحسن بن محبوب، فلم يذكروا أنه أدرك مولانا الصادق (عليه السلام)، فإذا كان حال روايته مع ابن محبوب على ما ذُكر، فكيف لا يكون كذلك؟ مع أنه يكون أقدم منه، وفيه تأمل.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧١٨ الرقم١١٢١.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٤٤٦ الرقم١٢٠٨.

أما أولاً: فلأن الكشي ذكر أن الحسن بن محبوب مات في سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة،[1] ووفاة يونس بن عبد الرحمن- على ما حكى ابن طاووس -أنه حكى عن النجاشي، في سنة ثمان ومائتين، فحينئذٍ وإنْ عاش ابن محبوب بعده ست عشرة سنة، لكنه إنما يروي إذا لم يدرك محمد بن عيسى ما قبل ثمان ومائتين، أو أدرك، لكن لم يكن قابلاً للرواية، وليس الأمر كذلك؛ لما عَرفت -فيما سلف- أنَّ شيخ الطائفة عدّه من أصحاب مولانا الرضا (عليه السلام)، وأنَّ النجاشي عدّه من أصحاب مولانا الجواد (عليه السلام).

وعلى ما ذُكر من تاريخ وفاة يونس بن عبد الرحمن، يظهر أنه أدرك من أيام إمامة الإمام الجواد (عليه السلام) خمس سنين؛ لكون انتقال الروح الشريف عن مولانا الرضا (عليه السلام) إلى أعلى غرف الجنان في سنة ثلاث ومائتين، والمفروض أنَّ محمد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضا (عليه السلام) -أي ممن روى عنه (عليه السلام) -، فمن أين يقال: إنَّ محمد بن عيسى، لم يكن قابلاً للإجازة التي اعتبرها ابن الوليد؟.

---

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٥١ الرقم١٠٩٤.

مع كونه قد أدرك يونس بن عبد الرحمن، في زمن مولانا الرضا (عليه السلام) وما بعده، ويكون قد روى عنه (عليه السلام).

وأما ثانياً: فلأنك قد عرفت -مما رواه في الصحيح-، أنَّ مولانا الرضا، عليه وعلى أبنائه آلاف التحية والثناء، فوّض إلى محمد بن عيسى النيابة في الحج، وحجة أخرى ليونس بن عبد الرحمن، فالحكم أو احتمال أنْ محمد بن عيسى، حال دركه يونس بن عبد الرحمن كان صغير السن، غير صحيح.

وأظهر منه فساداً ما حكاه النجاشي عن الكشي أنه قال:

((نصر بن الصباح، يقول: إنَّ محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، أصغر في السن من أن يروي عن ابن محبوب))[1] ؛ وذلك لما عرفت مما حكينا عن الكشي، أن ابن محبوب مات في سنة أربع وعشرين ومائتين، فعلى هذا يكون ابن محبوب، قد أدرك إمامة مولانا الهادي (عليه السلام) أربع سنين؛ لكون انتقال الروح المقدسة من مولانا الإمام الجواد (عليه السلام) إلى أعلى غرفات الجنة في عشرين ومائتين، والمفروض أنَّ محمد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضا (عليه السلام)، فيكون قد أدرك بعض أيام إمامة الرضا (عليه السلام)، وكل إمامة مولانا الإمام الجواد (عليه السلام) وما

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٣٤ الرقم٩٨٦.

بعدها، فلا وجه لقوله(أصغر في السن من أن يروي عن ابن محبوب).

ثم إنك قد عرفت الموجود في الكشي، ما أوردناه ولم نجد غيره، والفرق بينهما ظاهر، وإن اشتركا في عدم الصحة، ولعلّه لذلك عزاه الكشي إلى نصر بن الصباح.

ومن جميع ما ذكر، تبيّن أنَّ الاعتذار من جهة صغر السن، ليس في محلّه.

فالحق في الجواب عن الكلام المذكور لابن الوليد، أن يقال:

أنه غير دال على تضعيف نفس الرجل كما تقدم، وأما الوجه في التخصيص فغير ظاهر.[1]

وتبع السيد الشفتي في هذا القول، سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، على ما صرّح به في معجم رجاله، من القول ((أنَّ الإستثناء غير مبتنٍ على تضعيف محمد بن عيسى بن عبيد نفسه، وإنما هو لأمر يختص بروايته عن يونس، وهذا الوجه مبني على اجتهاد ابن الوليد ورأيه، ووجه عندنا غير

(١) الشفتي، الرسائل الرجالية: ص٦٥١ – ٦٥٣.

ظاهـر))[1].

الجواب الرابع:

أنـه لـو بُنـي عـلى أنَّ عـدم قبـول روايـات محمـد بـن عيسـى، يختـص بـما تفـرّد بـه عـن يونـس، فلعـل الأقـرب، أنْ يكـون لأحـد وجهـين:

الأول: أن محمـد بـن عيسـى لمزيـد اختصاصـه بيونـس، أطلّـع عـلى بعـض مؤلفاتـه التـي لم يصححهـا، فكانـت أشـبه بالمسـودة؛ ولذلـك لم يُخرجهـا إلى تلامذتـه، ولكـن رواهـا عنـه محمـد بـن عيسـى، كـما نجـد نظـير ذلـك في زماننـا هـذا، حيـث يقـوم البعـض بنـشر مـا يقـع في يـده مـن مؤلفـات بعـض العلـماء، ممـا لم يقـم هـو في حياتـه بالتصحيـح والتدقيـق فيـه، ولا يحـرز كـون مـا يشـتمل عليـه موضـوع رضـاه وقبولـه.

ثانيـاً: أنَّ الثقـة إذا تفـرّد بخـبر أو نحـوه، عمّـن تكـون رواياتـه معروفـة، وعلمـه مبثوثـاً بـين النـاس؛ لكثـرة تلامذتـه أو لانتشـار كتبـه، فإنـه لا يقبـل منـه؛ لأنـه لا يحصـل الوثـوق النوعـي بمثلـه، فـإنَّ العـبرةَ في حجيـة خـبر الثقـة -كـما عليه الأكثـر-، هـي بحصول الوثـوق النوعـي، وهـو ممـا لا يحصـل عنـد تفـرّد الثقـة بخـبرٍ، عمـن

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث:١٨/ ١٢٢.

يكون على الوصف المتقدم، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك.

مثلاً:

إذا تفرّد بعض تلامذة المحقق النائيني (قدس سره)، بنقل رأي له في مسألة أصولية، فلا يحصل الوثوق النوعي بنقله، وإنْ كان الناقل ثقةً ثبتاً؛ لأن آراء المحقق النائيني في الأصول معروفة، محررة في تقريرات غير واحد من تلامذته، ولا من شاردة، ولا واردة منها، إلاّ وقد ضبطت في كتبهم، فلا يحصل الوثوق عادة بما يتفرّد بعضهم بنقله، وهذا بخلاف ما إذا تفرّد بعض تلامذة السيد أبي الحسن الأصفهاني (قدس سره)، بنقل رأي له في مسألة أصولية، فإنه يعتمد على نقله إذا كان ثقة؛ لحصول الوثوق النوعي به، فإن آراء السيد (قدس سره) في الأصول، غير معروفة في معظمها؛ لعدم انتشارها، بالرغم من أنه درّس أكثر من دورة أصولية، وكتب تقريراته بعضهم، كالشيخ حسين الحلي (طاب ثراه).

وبالجملة:

إذا كان المناط في حجية خبر الثقة، هو الوثوق النوعي، فإنه يمكن بالبناء على عدم حجيته، فيما إذا تفرّد الثقة بنقله، مع كونه بحيث لو كان له واقع، لما اختص ذلك الثقة بنقله عادة، بل نقله غيره أيضاً، ومن ذلك ما إذا أسند رواية إلى

بعض مشايخه، ممن له تلامذة كثيرون، قد بثّوا علمه ونشروا رواياته، ولعل هذا محمل ما ذكره الشيخ الصدوق (قدس سره) في موضع من الفقيه، حيث أنه أورَدَ رواية لزرارة، تدلّ على اشتمال صلاة الجمعة على قنوتين، وصلاة الظهر من يوم الجمعة على قنوت واحد في الركعة الأولى، ثم عقّب عليها بقوله:

((وتفرّد بهذه الرواية حريز عن زرارة، والذي أستعمله وأُفتي به، ومضى عليه مشايخي (رحمة الله عليهم)، هو أنَّ القنوت في جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية، بعد القراءة وقبل الركوع))[1].

فيلاحظ أن تعبيره (قدس سره)بـ(تفرّد) للإشارة إلى أن المعنى المذكور لم ينقله عن زرارة، سائر تلامذته وهم كثيرون، وبالفعل يلاحظ أنَّ عمر بن أذينة،[2] إنما روى عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام)، أنَّ القنوت في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع، ولم ينقل هو ولا غيره عن زرارة، إستثناء صلاة الجمعة، وصلاة الظهر من يوم الجمعة، عن الكلية المذكورة، مما يمنع من حصول

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤١١ ب:وجوب الجمعة ح١٢١٩.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ٨٩ ب: كيفية الصلاة وصفتها ح٩٨.

الوثوق النوعي، برواية حريز المذكورة.

وحيث أنَّ يونس بن عبد الرحمن، مثل زرارة في كثرة التلامذة، بالإضافة إلى كونه صاحب كتب كثيرة، معروفة، فلو تفرّد عنه محمد بن عيسى برواية، لم يُعتمد عليها بالرغم من وثاقته؛ لعدم حصول الوثوق النوعي بمثلها، فليُتأمل[1].

الفريق الثاني:

وهو الذي ذهب إلى عدم اختصاص كلمات ابن الوليد في عدم الاعتبار، بما يرويه محمد بن عيسى عن يونس، بل يعمّ كذلك غيرها، الشامل لما يتفرّد به عن أي راوٍ آخر، أو كل ما يرويه بإسناد منقطع، سواء أكانت من رواياته في كتاب نوادر الحكمة، أو في غيره من مطلق الكتب والمصنفات.

فمن الواضح أن يتجه الطعن في عقيدة محمد بن عيسى؛ فإنَّ الطعن في العقيدة عند جمعٍ، هو المدخل للطعن في جميع روايات بعض الرواة، وإنْ كان الرجل ثقة في نفسه، وهذا المنهج واضح في كلمات جمعٍ من المتقدمين الأعلام، وقد نُقلت كلماتهم في غير مورد، فعلى سبيل المثال: ما حكاه الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار،

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٤٧٦ – ٤٧٨.

وكذلك في كتابه تهذيب الأحكام، حينما كان الحديث عن عمار الساباطي من أنَّ ((جماعة من أهل النقل ذكروا أنَّ ما ينفرد بنقله لا يعمل عليه؛ لأنه كان فطحياً، فاسد المذهب)).[١]

ويعضده:

ما أشار إليه الشيخ الطوسي في عدّة الأصول -وإن قد كان ذهب إلى عدم الطعن في الراوي نفسه، لفساد عقيدته، كما صرّح بذلك في غير مورد -،ولكنه ذكر أنَّ فاسد المذهب إذا تفرّد واختص بروايات معينة، فإنه لا يُعمل بها، إلاّ إذا وَرَدَت ما يوافقها من روايات الثقات، صحيحي الاعتقاد[٢].

بل كان الأصحاب لا يعتبرون ما يتفرّد به من ضعف من الرواة، مثل ما وَرَدَ في محمد بن سنان، حيث قال بحقه النجاشي: ((ضعيف جداً، لا يُعوّل عليه لنفسه، وكذا إلى ما ينفرد به)).[٣]

وكذا قول الشيخ الطوسي، في وهب بن وهب أبي البختري،

---

(١) الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٩٥ ب: النهي عن بيع الذهب بالفضة ح٩، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٠١ ب: بيع الواحد الاثنين واكثر ح٤١.

(٢) ينظر، الطوسي: عدة الأصول: ١/ ١٣٤.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٢٨.

((كان ضعيفاً، لا يعوّل على ما ينفرد به))،[١] وغيرها.

نعم، يبقى الكلام في أنه هل هناك إشارات إلى الطعن في عقيدة محمد بن عيسى بن عبيد، حتى يمكن أنْ يقال بتمامية هذا الكلام، أو لا؟

والجواب: أنَّ يونس بن عبد الرحمن، كان صاحب مدرسة فكرية، كلامية، فقهية، سُميت في الكتب باليونسية، والمتتبع لكلمات أعلام الرجال وأهل الفهارس والتراجم، يجد أنهم ينعتون البعض باليونسية، ويريدون بذلك الإشارة إلى كونهم ممن يتبنّون آراء مدرسة يونس بن عبد الرحمن.

ولم تكن أفكار هذه المدرسة محل ترحيب عند الجميع، بل كان البعض -وخصوصاً مدرسة أصحابنا القمّيين -يطعنون في يونس ومدرسته، ويعتبرون تبني أفكاره، من دواعي التضعيف.[٢]

بل حتى العامة كانت تنظر إلى مدرسة يونس، على كونها مدرسة وطائفة غلو، كما هو ظاهر كلمات جمع مثل الأيجي، والسمعاني، حيث قالوا ما حاصله: اليونسية، طائفة من غلاة

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٧٣.

(٢) الطوسي، الرجال الطوسي : ص٣٤٦.

الشيعة، نُسبوا إلى يونس بن عبد الرحمن القمّي، مولى آل يقطين.[١]

والشيخ الطوسي أشار نسبه إلى اليونسية، في غير مَورد كما في رجاله[٢]، وما نسبه إلى الغلو -وإن كان على نحو القيل، كما في فهرست كتب الشيعة-[٣] حيث قال عنه: قيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة.

دلالة كلمات ابن الوليد على الطعن في محمد بن عيسى بن عبيد من عدمه.

المستظهر في المقام، هو استثناء روايات محمد بن عيسى بن عبيد، التي يرويها عن يونس، أو التي يرويها بإسناد منقطع، من عموم روايات محمد بن عيسى بن عبيد.

وبناءً على ذلك، فلا يُفهم من كلمات ابن الوليد إرادة تضعيف محمد بن عيسى بقول مطلق وبشكل عام، بل إرادة عدم اعتبار هذا المقدار من رواياته، ولكل مقدارٍ منها سببٌ خاص.

---

(١) الأيجي، المواقف:٣/ ٦٧٤ ، السمعاني، الأنساب: ٥/ ٧١١ بتصرف يسير.

(٢) الطوسي، الرجال: ص٣٩١، ٤٠١.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٦.

أما رواياته عن يونس بن عبد الرحمن، فقد تقدّم[1] الوجوه فيها، وأما رواياته بالإسناد المنقطع، فيمكن أن يقال:

إن المتعارف في الروايات، عدم اعتبار ما يروى بالإسناد المنقطع عموماً، بغض النظر سواء أكان راويها الثقة، أو غير الثقة، وثبوت خلاف ذلك، كما ثبت لابن أبي عمير مثلاً، فإنه إنما كان بقرينة خاصة، وهو المعروف بأنه لا يُرسل إلاّ عن ثقة، وقد وصلنا الى الاطمئنان بهذه المسألة، وفق قانون الاحتمال، حينما تكلمنا في مراسيل بن أبي عمير وأضرابه.

ولازم ذلك اعتبار مروياته غير المذكورة في الاستثناء، وكون محمد بن عيسى بن عبيد غير مخدوش الحال لديه؛ ولذلك قيّد من مروياته بهذه القيود، ما يرويه عن يونس، وما يرويه بإسناد منقطع، أو ينفرد به، أو يختص بروايته.

ويعضد ذلك:

أنَّ الشيخ الصدوق (رحمه الله) لم يورد في كتاب من لا يحضره الفقيه، روايات لمحمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن،- نظراً لتبعيّته في الرجال لشيخه ابن الوليد، كما صرّح (طاب ثراه) بذلك-، ولكن روى من مرويات محمد بن

(١) يراجع: ص٣٧.

عيسى بن عبيد، عن غير يونس كثيراً، تعدّت ثلاثين مورداً، ومن الواضح أنه من جهة طعنه في دائرة خاصة من مرويات اليقطيني، دون غيرها.

وبذلك، يمكن القول: بأن ابن الوليد، لم يكن يطعن في شخص محمد بن عيسى بن عبيد.

ولكن الظاهر أنَّ الأصحاب -كابن نوح وغيره- فهموا من كلمات ابن الوليد، الطعن في محمد بن عيسى بن عبيد، خصوصاً من جهة الاستثناء من رجال نوادر الحكمة، والكتاب وإنْ لم يصل إلينا، ولكنه كان مصدراً للشيخ الصدوق (قدس سره)، وقد أورَدَ منه العشرات من الروايات، في كتابه من لا يحضره الفقيه، وكذلك الحال في الشيخ الطوسي، فإنه قد أورَدَ عشرات الروايات، وكان مصدراً من مصادره في تأليفه لكتاب تهذيب الأحكام.

ويمكن أنْ يكون المفهوم من كلام ابن الوليد، أنَّ الرواة الذين استثنيت رواياتهم من كتاب نوادر الحكمة، متَّهمون بالغلو والتخليط، وكونهم ليسوا من الثقات، فاستثنيت رواياتهم لذلك.

ولكن ذكروا استثناء الروايات، وهم يريدون استثناء

الرواة، فبالتالي، تكون الإشارة والكلام إلى الروايات، وكونها مشتملة على الغلو والتخليط، ولكن المنظور في الحقيقة، الإشارة إلى الرواة أنفسهم، وكونهم غلاة مخلطون، بمعية الاستثناء.

وعليه، فيكون المراد الطعن والخدش في مَن استثنيت مروياتهم من كتاب نوادر الحكمة، والطعن في وثاقتهم.

ويعضد هذا الفهم، ما علّق به ابن نوح على الأسماء المستثناة من رجال نوادر الحكمة، وموافقته عليهم جميعاً، باستثناء محمد بن عيسى بن عبيد، حيث قال في تعليقته:((إلاّ في محمد بن محمد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة))[1].

-كما تقدمت الإشارة إليه[2]-، واستغرابه من استثناء محمد بن عيسى، دليل واضح على أنَّ المناطَ في عدم الاستثناء كان الوثاقة والعدالة، وهو متوفر في اليقطيني، فلماذا استثناه، وهو ثقة، عدل؟!

نعم، يبقى الكلام في منشأ الاستثناء لبعض الرواة، ومروياتهم في نوادر الحكمة، هل كان للغلو والتخليط، أو لشيء

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٤٨ الرقم٩٣٩.

(٢) يراجع: ص٢٥

آخر؟

والجواب عن ذلك:

صريح كلمات الشيخ الصدوق المتقدمة، أنه من جهة ما فيها من غلو وتخليط، وكونه المنشأ للاستثناء والسؤال في المقام:

هل كانت روايات محمد بن عيسى، الواردة في كتاب نوادر الحكمة الواصلة إلينا، مشتملة على غلو أو تخليط؟

والجواب عن ذلك:

كان كتاب نوادر الحكمة، من الكتب المعروفة في زمن ابن الوليد -والرجل من الطبقة التاسعة-، وكان يُعدّ من الكتب المشهورة في الطبقة العاشرة، بمعية إشارة الشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى ٣٨١ للهجرة)، في مقدمة كتابه من لا يحضره الفقيه إلى كونه من الكتب المشهورة، التي عليها المعوّل، وإليها المرجع.[١]

ولكن مؤلفه ((محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن سعد بن مالك الأشعري، القمي، أبو جعفر، كان ثقة

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤.

في الحديث، إلّا أن أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ))،[1] وهذه السمات تتمظهر باشتمال كتابه على الغلو والتخليط، والروايات غير المقبولة، كنتيجة طبيعية لعدم التدقيق في مَن يأخذ منهم من الرواة، فإنَّ روايات الثقة، الثبت، المتحفظ، المدقق، المحقق، لا تخلو من سقط واعوجاج، هنا وهناك، فكيف الحال بالضعيف من الرواة، أو من يتساهل عمّن أخذ من المجاهيل، والضعفاء، وغير معلوم الحال، والمراسيل من الروايات؟، فمن الواضح، أنَّ الأمر أسوأ بكثير.

وحينما نريد أنْ نحاكم روايات نوادر الحكمة، نصطدم بعراقيل كبيرة، من أهمها أنَّ الكتاب مفقود، ولم يصل إلينا، ولكن الذي يهوّن الخطب، كون الكتاب من مصادر الشيخ الصدوق (عليه الرحمة)، وقد روى عنه في كتابه من لا يحضره الفقيه عدداً ليس بالقليل، وقسم منها من الرواة المستثنين، ولا شيء منها، يضم بين طيّاته معاني الغلو والتخليط.

وكذلك الحال في الشيخ الطوسي، فإنَّ كتاب نوادر الحكمة كان من ضمن مصادره، في كتابه تهذيب الأحكام، وقد أورَدَ

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٤٨ الرقم ٩٣٩..

فيه العشرات من روايات صاحب نوادر الحكمة، وجملة منها من المستثنيات، ولم يكن فيها شيء من الغلو والتخليط.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنَّ الظاهر عدم تمامية تضعيف محمد بن عيسى بن عبيد، من قبل ابن الوليد، فالرجل كان ثقة، عدلاً، ولم يكن مخلطاً، ولا غالياً، بل كانت هذه تُهم، لعلّها من جهة دخوله في مدرسة يونس بن عبد الرحمن الفكرية، والعقائدية، والفقهية، وكونه محسوباً من تلامذته، وحملة أفكاره.

ولم تكن المدرسة اليونسية محل ترحيب من البعض، خصوصاً من أصحابنا القمّيين، بل كانت منشأً للتضعيف، ولكن هذا التضعيف ليس في محلّه، لا ليونس، ولا لمحمد بن عيسى، بل أنَّ هناك جملة من الروايات رواها محمد بن عيسى بن عبيد، يظهر منها أنها تذّم الغلاة، والمخلطين، والمنحرفين، بل وصريح في البرائة منهم؛ منها:

الأولى: ما رواه الكشي في ترجمة القاسم اليقطيني، عن سعد بن عبد الله قال:

((حدّثني سهل بن زياد الآدمي، عن محمد بن عيسى، قال: كتب إليّ أبو الحسن العسكري (عليه السلام) ابتداءً منه: لعن الله

القاسم اليقطيني، ولعن الله علي بن حسكة القمي، إنَّ شيطاناً ترائى للقاسم، فيوحي إليه زخرف القول غروراً)).[١]

الثانية: في ترجمة الحسن بن محمد، المعروف بابن بابا القمي، وهو أيضاً من كبارهم، قال سعد:

((حدّثني العبيدي، قال: كتب إليّ أبو الحسن العسكري (عليه السلام) ابتداء منه: أبرأ إلى الله من الفهري،[٢] والحسن بن محمد بن بابا القمي، فابرأ منهما، فإني محذّرك وجميع موالي، وأني ألعنهما عليهما لعنة الله، مستأكلين، يأكلان بنا الناس، فتّانين، مؤذيين، آذاهما الله، وأركسهما في الفتنة ركساً، يزعم ابن بابا أني بعثته نبياً وأنه باب، عليه لعنه الله، سخر منه الشيطان فأغواه، فلعن الله من قَبِلَ منه ذلك، يا محمد، إنْ قدرت أنْ تشدخ رأسه بالحجر، فافعل، فإنه قد آذاني، آذاه الله في الدنيا والآخرة)).[٣]

الثالثة: في ترجمة ابن أبي الزرقاء، وغيره:

((حدّثني محمد بن قولويه، والحسين بن الحسن بن البندار القمي، قالا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثني محمد بن

---

(١) الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٠٤ الرقم٩٩٦.

(٢) في نسخة اخرى (النميري) بدل (الفهري).

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٨٠٥ رقم ٩٩٩ .

عيسى بن عبيد، قال: حدّثني إسحاق الأنباري، قال: قال لي أبو جعفر الثاني (عليه السلام): ما فعل أبو السمهري (لعنه الله)، يكذب علينا، ويزعم أنه وابن أبي الزرقاء دعاة إلينا، أشهدكم أني أتبرأ إلى الله (جل جلاله) منهما، إنهما فتّانان، ملعونان، يا إسحاق، أرحني منهما، يرح الله (عز وجل) نفسك في الجنة.

فقلت له: جعلت فداك، يحلّ لي قتلهما؟

فقال: إنهما فتّانان، يفتنان الناس، ويعملان في خيط رقبتي ورقبة موالي، فدماؤهما هدر للمسلمين، وإياك والفتك، فإنَّ الإسلام قد قيّد الفتك، وأشفق إنْ قتلته ظاهراً أن تُسأل لِمَ قتلته؟ ولا تجد السبيل إلى تثبيت حجته، ولا يمكنك إدلاء الحجة، فتدفع ذلك عن نفسك، فيُسفك دم مؤمن من أوليائنا، بدم كافر، عليك بالاغتيال.

قال محمد بن عيسى: فما زال إسحاق يطلب ذلك، أنْ يجد السبيل إلى أن يغتالهما بقتل، وكانا قد حذراه، لعنهما الله)).[1]

الرابعة: مارواه الكشي في رجاله:

((عن سعد بن عبد الله، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١١ الرقم١٠١٣.

ومحمد بن عيسى، عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب الأزدي، عن أبان بن عثمان، قال سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لعن الله عبد الله بن سبأ، أنه ادّعى الربوبية في أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكان والله أمير المؤمنين (عليه السلام) عبداً لله، طائعاً، الويل لمن كذّب علينا، وأنَّ قوماً يقولون فينا، ما لا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم، نبرأ إلى الله منهم)).[1]

الخامسة: مارواه الكشي في رجاله:

((حمدويه، وإبراهيم، قالا: حدّثنا العبيدي، عن ابن أبي عمير، عن المفضل بن يزيد[2]، قال: قال أبوعبد الله (عليه السلام): -وذكر أصحاب أبي الخطاب والغلاة-، فقال لي: يا مفضّل، لا تقاعدوهم، ولا تؤاكلوهم، ولا تشاربوهم، ولا تصافحوهم، ولا تؤاثروهم[3])).[4]

السادسة: مارواه الكشي في رجاله:

((حمدويه، وإبراهيم، قالا: حدّثنا محمد بن عيسى، عن

(١) المصدر نفسه: ١/ ٣٢٤ رقم ١٧٢.

(٢) في نسخة أخرى (مزيد).

(٣) في نسخة أخرى (ولا توارثوهم)

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٥٨٦ الرقم ٥٢٥.

ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، قال أبو جعفر محمد بن عيسى: ولقد لقيت محمداً، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: السلام عليك يا ربي! فقال: ما لَك لعنك الله، ربي وربك الله، أما والله لكنت ما علمت لجباناً في الحرب، لئيماً في السلم)).[1]

السابعة: مارواه الكشي في رجاله:

((حمدويه، وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدّثنا محمد بن عيسى، عن صفوان، عن مرازم، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: تعرف مبشّر بشرّ[2]، - بتوهم الاسم- قال: الشعيري، فقلت: بشار؟ قال: بشّار، قلت: نعم جارٌ لي، قال: إنَّ اليهود قالوا ووحّدوا الله، وإنَّ النصارى قالوا ووحّدوا الله، وأن بشاراً قال قولاً عظيماً، إذا قدمت الكوفة فأته، وقل له: يقول لك جعفر: يا كافر، يا فاسق، يا مشرك، أنا برئ منك.

قال مرازم: فلمّا قدمت الكوفة، فوضعت متاعي، وجئت

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٥٨٩ الرقم ٥٣٤.

(٢) وفي بعض النسخ بشيراً وأظن أن يكون الصحيح: مبشّراً بشّر، بصيغة المفعول وبحرف الجر، بتقليب اسمه، إشارة الى أنه ليس بشّاراً بل يبشّر في حقه الشر والعذاب.

إليه، فدعوت الجارية، فقلت: قولي لأبي إسماعيل هذا مرازم، فخرج إليّ فقلت له: يقول لك جعفر بن محمد: يا كافر، يا فاسق، يا مشرك، أنا برئ منك، فقال لي: قد ذكرني سيدي، قال، قلت: نعم، ذكرك بهذا الذي قلت لك، فقال: جزاك الله خيراً، وفعل بك، وأقبل يدعو لي، ومقالة بشار هي مقالة العلياوية، يقولون إنَّ علياً (عليه السلام) هرب وظهر بالعلوية، الهاشمية، وأظهر أنه عبده ورسوله بالمحمدية، فوافق أصحاب أبي الخطاب في أربعة أشخاص، علي، وفاطمة، والحسن والحسين (عليهم السلام)، وأن معنى الأشخاص الثلاثة، فاطمة، والحسن والحسين، تلبيس، والحقيقة شخص علي؛ لأنه أول هذه الأشخاص في الإمامة.

وأنكروا شخص محمد (عليه السلام) ومحمد عبد وع ب،[1] وأقاموا محمداً مقام ما أقامت المخمسة سلمان، وجعلوه رسولاً لمحمد (صلى الله عليه وآله) فوافقوهم في الإباحات، والتعطيل، والتناسخ، والعليائية سمّتها (المخمسة العليائية)، وزعموا أنَّ بشاراً الشعيري لما أنكر ربوبية محمد وجعلها في علي، وجعل محمداً عبد علي،

(١) يشار الى أن قوله: (ع)و (ع ب) ، (ع) رمز كناية عن علي عليه السلام و (ب) عن رب.

وأنكر رسالة سلمان، مسخ في صدره[١] طير، يقال له: علياء، يكون في البحر، فلذلك سمّوهم العليائية)).[٢]

الثامنة: ما رواه الكشي في رجاله:

((سعد، قال: حدّثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبوعبد الله (عليه السلام) لبشّار الشعيري: أُخرج عني لعنك الله، لا والله، لا يظلّني وإياك سقف بيت أبداً، فلما خرج قال: ويلَه ألا قال بما قالت اليهود؟ ألا قال بما قالت النصارى؟ ألا قال بما قالت المجوس؟ أو بما قالت الصابية؟ والله ما صغّر الله تصغير هذا الفاجر أحد، إنه شيطان ابن شيطان، خرج من البحر ليغوي أصحابي وشيعتي فاحذروه، وليبلغ الشاهد الغائب، إني عبد ابن عبد، قن ابن أمة، ضمتني الأصلاب والأرحام، وإني لميت، وإني لمبعوث ثم موقوف، ثم مسؤول، والله لأُسألنّ عما قال فيَّ هذا الكذاب وادّعاه عليَّ، يا ويله، ما لَه أرعبه الله، فلقد أمن على فراشه، وأفزعني، وأقلقني عن رقادي، أوَ تدرون أني لِمَ أقول ذلك؟،

---

(١) في بعض النسخ (في صورة الطير)

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٧٠١ – ٧٠٢ الرقم ٧٤٤.

أقول ذلك لكي استقر في قبري))[1].

التاسعة: ما رواه الكشي في رجاله:

((حدّثني محمد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله القمي، قال: حدّثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن عثمان بن عيسى الكلابي، أنه سمع محمد بن بشير، يقول:

الظاهر من الإنسان آدم، والباطن أزلي، وقال: لأنه كان يقول بالإثنين، وإنَّ هشام بن سالم ناظره عليه، فأقرّ به ولم ينكره.

وأن محمد بن بشير لمّا مات، أوصى إلى ابنه سميع بن محمد، فهو الإمام، ومن أوصى إليه سميع، فهو امام مفترض الطاعة على الأمة، إلى وقت خروج موسى بن جعفر (عليه السلام) وظهوره، فما يلزم الناس من حقوق في أموالهم، وغير ذلك مما يتقربون به إلى الله تعالى، فالفرض عليه أداؤه إلى أوصياء محمد بن بشير إلى قيام القائم.

وزعموا أنَّ علي بن موسى (عليه السلام)، وكل مَن ادّعى الإمامة من ولده وولد موسى (عليه السلام)، مبطلون، كاذبون، غير طيّبي

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٧٠٣ - ٧٠٤ الرقم ٧٤٦.

الولادة، فنفوهم عن أنسابهم، وكفّروهم؛ لدعواهم الإمامة، وكفّروا القائلين بإمامتهم، واستحلوا دماءهم وأموالهم.

وزعموا أنَّ الفرض عليهم من الله تعالى، إقامة الصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، وأنكروا الزكاة، والحج، وسائر الفرائض، وقالوا بإباحة المحارم، والفروج، والغلمان، واعتلوا في ذلك بقول الله (تعالى) (أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا)[1] وقالوا بالتناسخ.

والأئمة عندهم واحداً واحداً إنما هم منتقلون من قرن إلى قرن، والمواسات بينهم واجبة، في كل ما ملكوه من مالٍ أو خراجٍ أو غير ذلك، وكل ما أوصى به رجل في سبيل الله، فهو لسميع بن محمد وأوصيائه من بعده، ومذاهبهم في التفويض، مذاهب الغلاة من الواقفة، وهم أيضاً قالوا بالحلال.

وزعموا أنَّ كل مَن انتسب إلى محمد، فهم بيوت وظروف، وأنَّ محمداً هو ربٌّ حلّ في كل من انتسب إليه، وأنه لم يلد، ولم يولد، وأنه محتجب في هذه الحجب.

وزعمت هذه الفرقة، والمخمسة، والعليائية، وأصحاب أبي الخطاب، أنَّ كل من انتسب إلى أنه من آل محمد، فهو مبطل في

(١) الشورى: آية ٥٠.

نسبه، مُفترٍ على الله، كاذب، وأنهم الذين قال الله (تعالى) فيهم: إنهم يهود ونصارى، في قوله: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ)[1].

محمد في مذهب الخطابية، وعلي في مذهب العلياوية، فهم ممن خلق، هذان كاذبون فيما ادّعوه من النسب، إذ كان محمد عندهم، وعلي هو ربٌ، لا يلد، ولا يولد، ولا يستولد، تعالى الله عمّا يقولون علواً كبيراً.

وكان سبب قتل محمد بن بشير (لعنه الله)؛ لأنه كان معه شعبذة ومخاريق، فكان يُظهر الواقفة، أنه ممن وقف على علي بن موسى (عليه السلام)، وكان يقول في موسى بالربوبية، ويدّعي لنفسه أنه نبي.

وكان عنده صورة قد عملها وأقامها شخصاً، كأنه صورة أبي الحسن (عليه السلام)، في ثياب حرير، وقد طلاها بالأدوية، وعالجها بحيل عملها فيها، حتى صارت شبيهًا بصورة إنسان، وكان يطويها، فإذا أراد الشعبذة، نفخ فيها فأقامها.

وكان يقول لأصحابه: إن أبا الحسن (عليه السلام) عندي، فإن

(١) المائدة: آية ١٨

أحببتم أنْ تروه، وتعلموا أني نبي، فهلمّوا أعرضه عليكم، وكان يدخلهم البيت والصورة مطوية معه، فيقول لهم: هل ترون في البيت مقيماً، أو ترون فيه غيري وغيركم؟ فيقولون: لا، وليس في البيت أحد، فيقول: أخرجوا، فيخرجون من البيت، فيصير هو وراء الستر، ويسبل الستر بينه وبينهم، ثم يقدّم تلك الصورة، ثم يرفع الستر بينه وبينهم.

فينظرون إلى صورة قائمة، وشخص كأنه شخص أبي الحسن، لا ينكرون منه شيئاً، ويقف هو منه بالقرب، فيريهم من طريق الشعبذة أنه يكلمه ويناجيه، ويدنو منه كأنه يسارّه، ثم يغمزهم أن يتنحّوا، فيتنحّون، ويسبل الستر بينه وبينهم، فلا يرون شيئاً.

وكانت معه أشياء عجيبة من صنوف الشعبذة، ما لم يروا مثلها، فهلكوا بها، وكانت هذه حاله مدة، حتى رفع خبره إلى بعض الخلفاء -أحسبه هارون أو غيره، ممن كان بعده من الخلفاء- وأنه زنديق، فأخذه، وأراد ضرب عنقه، فقال: يا أمير المؤمنين، استبقني، فاني أتخذ لك أشياء، يرغب الملوك فيها، فأطلقه.

وكان أول ما اتخذ له الدوالي، فإنه عمد إلى الدوالي فسواها

وعلقها، وجعل الزيبق بين تلك الألواح، فكانت الدوالي تمتلئ من الماء، وتميل الألواح وينقلب الزيبق من تلك الألواح، فيتّبع الدوالي لهذا، وكانت تعمل من غير مستعمل لها، وتصب الماء في البستان، فأعجبه ذلك مع أشياء عملها، يضاهي الله بها في خلقه الجنة.

فقوّده، وجعل له مرتبة، ثم أنه يوماً من الأيام انكسر بعض تلك الألواح، فخرج منها الزيبق، فتعطّلت، فاستراب أمره، وظهر عليه التعطيل والإباحات.

وقد كان أبو عبد الله، وأبو الحسن (عليهما السلام)، يدعوان الله عليه، ويسألانه أنْ يذيقه حر الحديد، فأذاقه الله حر الحديد، بعد أنْ عُذّب بأنواع العذاب.

قال أبو عمرو: وحدّث بهذه الحكاية، محمد بن عيسى العبيدي، رواية له، وبعضها عن يونس بن عبد الرحمن))[1].

وفي الحقيقة أن هذه الرواية تحتاج إلى وقفة، لكثرة ما وَرَدَ فيها من معلومات، ومعطيات، ومؤشرات على الانحراف العقائدي.

---

(١) الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٥٥-٧٧٧ الرقم٩٠٧.

والرواية معتبرة سنداً ؛ وذلك لاعتبار روايات رجالها، وهم:

١- محمد بن قولويه، وهو والد جعفر بن محمد بن قولويه -صاحب كتاب كامل الزيارات (المتوفى بحدود ٣٦٨ للهجرة) - والرجل معتبر الحديث، تقدم.

٢- سعد بن عبد بن عبد الله القمي، وهو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري، القمي، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

٣- محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، فقيه، معتبر الحديث.

٤- عثمان بن عيسى الكلابي، هو عثمان بن عيسى الرواسي، العامري، الكلابي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وأما دلالة، فإن فيها كم هائل من الأحداث، والطرق التي كان الغلاة والمخلّطين والمنحرفين، يسلكونها في إضلال الناس وخدعهم، وهي رواية مهمة جداً في هذا الباب، تُطلعنا على أساليب وآليات ما كان يتبناه الغلاة، وأهل المذاهب الفاسدة، من طرق لإضلال الناس، وبالتالي، فالرواية مهمة جداً في باب التعرّف على أصحاب المذاهب الباطلة، وتاريخهم،

وآليّاتهم المعتمدة لديهم لإضلال الناس.

العاشرة: ما رواه الكشي في رجاله في (محمد بن الفرات):

((قال سعد: وحدّثني ابن العبيدي، قال: حدّثني أخي جعفر بن عيسى، وعلي بن إسماعيل الميثمي، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، أنه قال: آذاني محمد بن الفرات، آذاه الله، وأذاقه الله حر الحديد، آذاني لعنه الله أذىً ما آذى أبو الخطاب لعنه الله جعفر بن محمد (عليه السلام) بمثله، وما كذب علينا خطابي، مثل ما كذب محمد بن الفرات، والله ما من أحد يكذب علينا إلا ويذيقه الله حرّ الحديد.

قال محمد بن عيسى: فأخبراني وغيرهما: أنه ما لبث محمد بن فرات إلاّ قليلاً، حتى قتله إبراهيم بن شكلة، أخبث قتلة، وكان محمد بن فرات يدّعي أنه بابٌ وأنه نبيٌّ، وكان القاسم اليقطيني، وعلي بن الحسكة القمي، كذلك يدّعيان (لعنهما الله))).[1]

وبعد هذه المجموعة المهمة من الروايات، التي تحكي أحوال الغلاة، وحيلهم وألاعيبهم، وكلها مروية عن طريق محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، فكيف يمكن أنْ يقال

(١) المصدر السابق: ٢/ ٨٢٩-٨٣٠ الرقم١٠٤٨.

بكون الرجل من الغلاة، أو من فاسدي المذهب، مع ما يُظهر؟

بل صريح مروياته المتقدمة، التي عمل فيها على كشف حيل الغلاة، وفاسدي المذهب، بل وحذّر الناس من الآليات التي يمكن أن يستخدموها في غشهم وخداعهم.

وبذلك يتضح:

أنَّ الرجل نقي السريرة، والمذهب، والمعتقد، وما رُمي به لا يعدو كونه تهمة لا أكثر، كما يشير إلى ذلك قول الشيخ الطوسي (قدس سره) في حقه كما تقدم ((قيل إنه كان يذهب مذهب الغلاة))[1].

وأما مسألة استثناء اعتبار رواياته من جهات خاصة، فقد ظهر أنه غير تام:

اولاً: أما من جهة ما يرويه عن يونس، فقد تقدّم الجواب عنه[2].

ثانياً: وأما من جهة ما يرويه بإسناد منقطع، فقد تقدم

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢١٦.

(٢) يراجع: ص٣٦

كذلك[1].

ثالثاً: كذلك الحال فيما ينفرد به، وكون وجوه رده قائمة على الطعن في عقيدته، والرجل عقيدته صحيحة، وما طعن به فهو ليس بتام.

وبعبارة أخرى:

لا شبهة في كون محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني من أصلٍ بغداد، فهو بغدادي، يسكن منطقة سوق العطش -كما تقدم-، وكان أصحابنا البغداديون متسالمون- وإن كان قلّما يتسالمون على حال شخص- على جلالة قدر محمد بن عيسى، ووثاقته، بل كانوا يتعجبون من قول بن الوليد بحق بن محمد بن عيسى من جهة عدم اعتبار مروياته، وإن كان من جهات معينة، ودوائر مخصوصة، كالانفراد، والرواية عن يونس، ونحو ذلك مما تقدّم، بل كانوا ينكرون على بن الوليد مثل هذا القول، ويتعجبون منه، ولم يكن ذلك إلاّ لكون وثاقة الرجل من المسلّمات عند البغداديين، سواء أكان في زمان حياة محمد بن عيسى، كما هو صريح كلمات الفضل بن شاذان، زميله في درس يونس بن عبد الرحمن، والتي يعبّر فيها عن

(١) يراجع: ص٥٧.

مدى حبه له، وما كان يبديه من الثناء عليه، وتمييزه عن سائر أقرانه، والفضل بن شاذان وإن كان من أعلام الطائفة في عصره، وكذلك بعد مماته، كما هو صريح كلمات بن نوح، الذي لم يرتضِ أن يُجعل في عداد الضعفاء، والغلاة، والمخلّطين، وكذلك صريح كلمات النجاشي، الذي ردَّ مقالة ابن الوليد، ومَن تبعه من تلامذته كالصدوق (طاب ثراه)، وشيّد مقالة توثيقه، بكلمات عالية المضامين، منه ومن غيره من الأعلام.

وبناءً على ذلك:

فيصعب حمل تضعيف بن الوليد، الذي كان نزيل قم، ولعلّه لم يزُر بغداد -كما هو الظاهر -،على الصحة مع البُعد المكاني والجغرافي بينهما، والذي كان كبيراً جداً بمقاييس زمانه، فكيف يمكن تصوّر اطّلاعه على جهات في اليقطيني البغدادي، وخفاء تلك الجهات عن زملائه ومعاصريه، ومَن هم في طبقة تلامذته، وتلامذة تلامذته، ومن المعاصرين له، زماناً وجغرافيةً؟

فالمتحصل في المقام:

إنَّ ابن الوليد وإن كان عَلَماً من أعلام الرجال في زمانه، ولكنه في هذا المورد لم يكن موفّقاً، ولعلّ الاشتباه وقع فيه،

بمعية مستند غير صحيح، أو قول غير دقيق، أو غير ذلك من الأسباب.

وبالتالي، فلا يؤخذ بقول ابن الوليد بحق اليقطيني، وتبقى وثاقة الرجل، وجلالة قدره، من دون خدش يُذكر.

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ اتهامه باليونسية، وكونه خدشاً في الرجل، فهذا لا أساس له من الصحة؛ من جهة أنَّ أصل اتهام يونس بن عبد الرحمن بفساد العقيدة، اتهام باطل لا أساس له من الصحة، إلاّ ما وَرَدَ في بعض الروايات الضعاف، التي رواها القمّيون، وقد علّق عليها أبو عمرو الكشي في رجاله -بعد استعراضها- بالقول:

((فلينظر الناظر، فيتعجب من هذه الأخبار، التي رواها القميّون في يونس، وليعلم أنها لا تصح في العقل؛ وذلك أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى، وعلي بن حديد، قد ذكر الفضل من رجوعهما عن الوقيعة في يونس، ولعلّ هذه الروايات كانت من أحمد قبل رجوعه، ومن علي، مداراة لأصحابه))[1].

وكذلك يمكن الرد على عدم اعتبار ما رواه بإسناد منقطع، وملازمته للخدش في وثاقة الرجل، من خلال القول:

(١)الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٨٨ الرقم٩٥٤.

بعدم حمل هذا النمط من مروياته على إرادة التدليس، والتعمّد في حذف الواسطة بينه وبين من يروي عنه، لغايات في نفسه، تقتضي الإخلال في المرويات في المحصلة النهائية، بل هذا الأمر مستبعد جداً في محمد بن عيسى؛ وذلك لأنَّ المتتبع لمرويات الرجل، لا يجد أي مغمز عليها من هذه الناحية.

وبالتالي، فيمكن القول -كما هو الأقرب- بأنَّ محمد بن عيسى بن عبيد، كان ينقل الروايات بالصيغة التي وصلته بها، عمّن أخذ عنهم تلك الروايات، بغضّ النظر عن حاله، من ناحية الوثاقة والضعف، ومن المعلوم أنَّ ظاهرة الروايات مقطوعة الأسانيد، ظاهرة موجودة في مرويات الرواة بصورة عامة، وتكررت معه ومع غيره من الرواة، من مختلف الطبقات والمنازل.

وبالتالي فلا تدلّ الأسانيد المقطوعة -بشكل أو بآخر- على التعمّد في حذف أسانيدها، وإدخال راويها في دائرة التدليس المتعمد، الخادش لوثاقته، واعتبار مروياته، كما صار واضحاً.

وبناءً على ذلك، يسقط طعن بن الوليد في محمد بن عيسى بن عبيد، وبسقوطه يسقط خدش الصدوق (ﷺ)؛ لأنه تبع لأستاذه ابن الوليد في الآراء الرجالية، كما صرّح هو بذلك،

كما تقدّم[١].

وأما تضعيف الشيخ الطوسي لمحمد بن عيسى بن عبيد، فحيث أنَّ صريح كلماته في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، أنه مبني على استثناء الشيخ الصدوق لرواياته عن رجال نوادر الحكمة، وقد تقدّم[٢] عدم تمامية ذلك، فبالتالي كذلك يسقط تضعيف الشيخ الطوسي لليقطيني.

فالنتيجة:

أنه لم يبقَ تضعيف، أو خدش يذكر في محمد بن عيسى بن عبيد، بل المتبقي هو جملة من التوثيقات، بعبارات عالية المضامين، ممن كان في طبقته، والمعاصرين له، ومن الطبقة اللّاحقة له، مثل:

الأول: الفضل بن شاذان، وأنه كان يحبه، ويثني عليه، ويمدحه، ويميل إليه، ويقول بحقه ليس في أقرانه مثله، وحسبك هذا الثناء من الفضل بن شاذان (رحمه الله) كما تقدّم[٣].

---

(١) يراجع: ص١٥.

(٢) يراجع: ص١٧.

(٣) يراجع: ص ٢٤

الثاني: ما ذكره ابن نوح، من أنَّ محمد بن عيسى بن عبيد، على ظاهر العدالة، والثقة، كما تقدم[١].

الثالث: ما ذكره النجاشي، من أنه جليل من أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، كما تقدّم[٢].

الرابع: أصحابنا البغداديون، الذين كانوا يقولون بحقه، مَن مثل أبي جعفر محمد بن عيسى، وهذا توثيق جماعي، يكشف عن أنَّ وثاقة الرجل، وجلالة قدره، كانت من المسلّمات عند البغداديين، وهم أبناء جلدته، وقومه، ورفقائه، وتلامذته، ومعاصريه، والقريبين منه، روحياً وجسدياً، وجغرافياً، وعلمياً.

وعليه، فهذا التوثيق -كمّاً وكيفاً- عالي القيمة الاحتمالية، للوصول إلى الاطمئنان بوثاقة الرجل، كما هو واضح.

وفي الختام، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي:

أنه قد وَرَدَت عن محمد بن عيسى بن عبيد روايات، ظاهرها الذم في جماعة من كبار الرواة، كزرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، وبريد العجلي، وأبي بصير، وإسماعيل بن

---

(١) يراجع: ص٢٥

(٢) يراجع: ص٢٥

جابر، ومحمد بن علي بن النعمان، (مؤمن الطاق)، فقد يقال بأنَّ مثل هذه الروايات، توجب الخدش بوثاقة الرجل.

ولكن يمكن الجواب عنها بالقول:

أنه لا أساس لهذا القيل، ولا مقتضي للخدش في وثاقة اليقطيني، من خلال هذه الروايات؛ وذلك لأنَّ قسماً من هذه الروايات ضعيفة، من ناحية السند، لا يُعتني بها في عملية الاستدلال على أمر ما، والمتبقي منها -وهو المعتبر -، فقد شاع واشتهر أنَّ هذا النمط من الروايات، صدر عن المعصومين (عليهم السلام)، بحق جمع من أعلام الرواة وكبارهم، إنما كان لحكمة وغاية في أنفسهم (عليهم السلام)، يراد منها المحافظة على هؤلاء الأكابر، لا الطعن فيهم، وتفصيل ذلك موكول إلى محلّه، إن شاء الله (تعالى).

فالنتيجة النهائية:

أنَّ محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، سالم العقيدة، والمذهب.

وبذلك يتمّ ما أردنا الإشارة إليه، من الملامح العامة في شخصية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، من الناحية الرجالية، ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خيرُ مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القرآن الكريم
٢. رجال ابن داود: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م،الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف
٣. فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر(ت ٦٦٤ هـ) سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: أمير - قم، الناشر: منشورات الرضي – قم .
٤. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٥. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت.
٦. قاموس الرجال: التستري محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ)، الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٩ ه، الناشر:

مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٧. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) سنة الطبع: ١٩٧٩ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان.
٨. الوجيزة (رجال المجلسي): المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) تصحيح وتحقيق: محمد كاظم رحمن ستايش الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي(ايران).
٩. الصدوق، التوحيد:: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
١٠. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
١١. عدة الأصول: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش، المطبعة: ستارة – قم.

١٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت – قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
١٣. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد
١٤. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
١٥. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران.
١٦. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة
١٧. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد

بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

١٨. الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران.

١٩. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن علي (معاصر) جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية. الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي – بيروت – لبنان

٢٠. مستند العروة الوثقى: كتاب الصلاة: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٠ المطبعة: صدر - قم، الناشر: دار الهادي للمطبوعات قم

٢١. معجم رجال الحديث: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١٣هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٢٢. التنقيح الرائع: المقداد السيوري، جمال الدين أبو عبد الله

المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد الحلي (ت. ٨٢٦ هـ).، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري. سنة الطبع: ١٤٠٤هـ المطبعة: الخيام- قم، الناشر: مكتبة اية الله المرعشي.

٢٣. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ)، الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٢٤. الرسائل الرجالية: الشفتي، السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي (ت ١٢٦٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، الناشر: مكتبة مسجد السيد بأصفهان

٢٥. ذخيرة المعاد: السبزواري، محمد باقر بن محمد مؤمن الشريف (ت ١٠٩٠ هـ)، طبعة حجرية الناشر: مؤسسة ال البيت.

٢٦. الأنساب: السمعاني،، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي (ت٥٦٢هـ) تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م، الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٢٧. مسالك الأفهام: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية

الطبعة: الثالثة ١٤٢٥هـ المطبعة: (عترت)، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية

٢٨. مصباح الناسك في شرح المناسك: الطباطبائي، السيد تقي بن حسين القمي (ت١٤٣٧هـ) تحقيق الشيخ غالب السيلاوي

٢٩. مباني منهاج الصالحين: الطباطبائي، السيد تقي بن حسين القمي (ت١٤٣٧هـ)، الطبعة: الثانية المطبعة: ستاره سنة الطبع: ٢٠٠٨م

٣٠. قرب الإسناد: الحميري، أبو العباس عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك (توفي نحو ٣١٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٣هـ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم.

٣١. شرح أصول الكافي: المازندراني، المولى محمد صالح بن أحمد السروري (ت١٠٨١هـ)، تحقيق: مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني / ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م، المطبعة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٣٢. المعتبر: المحقق الحلي، أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتصحيح: عدة من الأفاضل/ إشراف: ناصر مكارم شيرازي، سنة الطبع: ١٣٦٤/ ٣/ ١٤ ش، المطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، الناشر: مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام) – قم.

٣٣. المواقف: الأيجي، عضد الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الشيرازي. تحقيق: عبد الرحمن عميرة الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧م المطبعة: لبنان - بيروت - دار الجيل، الناشر: دار الجيل.

٣٤. الحبل المتين: البهائي، بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت ١٠٣٠ هـ)، تحقيق: السيد بلاسم الموسوي الحسيني المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، الناشر: المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية .

٣٥. مدارك الأحكام: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجبعي (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث . المطبعة: مهر- قم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ . الناشر: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث.

٣٦. مختلف الشيعة: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن

مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الثانية سنة الطبع: ذى القعدة ١٤١٣، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٧. منتهى المطلب: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٢، المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - إيران – مشهد.

٣٨. كشف الرموز: الفاضل الآبي، أبو علي، الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي (كان حياً ٦٧٢هـ)، تحقيق: الشيخ علي پناه الإشتهاردي، الحاج آغا حسين اليزدي الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٠هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٩. عمدة الطالب في التعليق على المكاسب: الطباطبائي، السيد تقي بن حسين القمي (ت١٤٣٧هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ المطبعة: الخيام، الناشر: انتشار محلاتي- قم

٤٠. روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي، العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة، طبعة

حجرية.

٤١. روضة المتقين: المجلسي الأول، محمد تقي بن مقصود علي الأصبهاني (ت ١٠٧٠ هـ)، تحقيق: سيد حسين كرماني والشيخ علي الاشتهاري، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ المطبعة: العلمية - قم، الناشر: مؤسسة الثقافة الإسلامية.

مُحتَوياتُ الكِتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
اطلالة عامة على شخصية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني	٩
المقام الأول في كلمات أصحابنا المتقدمين بحقه	١١
المقام الثاني : أراء الاعلام في اليقطيني : متابعة تاريخية	١٥
الأول: كلمات من ضعف اليقطيني	١٥
كلمات ابن الوليد	١٥
كلمات الصدوق	١٦
كلمات الشيخ الطوسي	١٧
كلمات المحقق (طاب ثراه)	١٩
الشهيد الثاني	٢٠
السيد السند صاحب المدارك	٢٢
الفاضل الآبي	٢٣
العلامة الحلي	٢٣
السبزواري	٢٣
الصالح المازندراني في شرح أصول الكافي	٢٤

الموضوع	الصفحة
المقداد السيوري	٢٤
الشيخ البهائي	٢٥
الثاني: في كلمات من وثق اليقطيني	٢٦
الفضل بن شاذان	٢٦
الكشي	٢٦
ابن نوح السيرافي	٢٧
النجاشي	٢٧
العلامة الحلي	٢٨
ابن داود	٣٠
الداماد	٣٠
المجلسي	٣١
الوحيد البهبهاني	٣١
والد العلامة المجلسي	٣١
المقام الثالث: الكلام في كلمات القادحين باليقطيني	٣٣
كلام ابن الوليد في المقام	٣٣
موارد كلمات التضعيف من ابن الوليد	٣٤
دلالة كلمات ابن الوليد على الطعن في اليقطيني	٣٥

الموضوع	الصفحة
الاتجاه الأول: كونها تدل على الطعن	٣٥
الاتجاه الثاني : لا تدل على الطعن	٣٦
ماذا فهم الاتجاه الثاني؟	٣٧
الفريق الأول: ان عدم الاعتبار من جهة تفرد اليقطيني بالرواية عن يونس	٣٨
وجوه عدم قبول رواية اليقطيني عن يونس	٣٨
الوجه الأول: كونه صغير السن	٣٨
الجواب عن هذا الوجه	٣٨
الجواب الثاني ان اليقطيني معاصر ليونس ولكن لم يكن بمقدوره تحمل الرواية عن يونس	٤٨
الجواب الثالث عدم ظهور وجه محدد لرد روايات اليقطيني عن يونس	٤٩
الكلام في هذا الجواب	٥٣
الجواب الرابع	٥٤
الفريق الثاني الذي عمم عدم الاعتبار لروايات اليقطيني لتشمل ما عن يونس وما يرويه بإسناد منقطع وما ينفرد به	٥٧

الموضوع	الصفحة
إشارات الطعن في عقيدة اليقطيني والكلام فيها	٥٩
الكلام في دلالة كلمات ابن الوليد في الطعن باليقطيني	٦٠
نتيجة الكلام في تضعيف ابن الوليد لليقطيني	٦٦
روايات اليقطيني في ذم الغلاة والمنحرفين	٦٦
نتيجة الكلام في كلمات ابن الوليد بحق اليقطيني	٦٦
روايات اليقطيني في الذم بجملة من الرواة	٦٦
النتيجة النهائية في حال محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني	٨٧
فهرست المصادر والمراجع	٨٩
فهرست الموضوعات	١٠٣